الفصل الثامن

مشكلات أساسية حول تقلص حجم الأسرة المعاصرة

١ – مقدمة .
٢ – الأسرة النووية والأسرة الممتدة .
٣ – التصنيع والأسرة النووية .
٤ – الأسرة النووية والأسرة الزواجية .
٥ – الأسرة فى المجتمعات الصناعية .
٦ – الأسر النووية فى البلاد النامية .
٧ – خاتمة .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثامن

مشكلات أساسية حول تقلص حجم الأسرة المعاصرة

١ – مقدمة :

لعل من أعقد المشكلات التى تواجه علم الاجتماع العائلى موضوع مكانة الأسرة النووية ودورها فى المجتمع الإنسانى ، ليس فقط بسبب عموميتها ، وإنما كذلك وبالأخص بسبب ظروف نشأتها وعلاقتها بالتصنيع .

فيما يتعلق بعمومية الأسرة النووية هناك خطر يترتب على المبالغة فى هذه النظرية ، وأعنى هنا خطر الخلط بين مفهوم الأسرة (وهو مفهوم سوسيولوجى إنسانى) ومفهوم جماعة التكاثر (وهو مفهوم بيولوجى) ، وتعليقنا على ذلك أنه ما من شك فى عمومية نظام الأسرة ، ولكن من المؤكد أيضًا أن الظروف والتصورات الاجتماعية الموجودة فى كل مجتمع هى التى تحدد أصغر وحدة من وحدات القربة فى هذا المجتمع . يضاف إلى ذلك آثار الظروف البنائية التى تحدد حجم الأفراد المتعاونين داخل كل أسرة ، فتزيد من هذا الحجم أحيانًا وتحد منه أحيانًا أخرى . ففى مدن البلاد النامية يميل المهاجر الجديد من الريف إلى الإقامة – على الأقل خلال الفترة الأولى من إقامته – مع إحدى الأسر القريبة التى تنتمى إلى نفس قريته . والمتوقع أن يجد له أقاربه الذين سبقوه إلى المدينة مكانًا له فى نطاق الأسرة أو يقدموا له على الأقل الطعام والمسكن عن أساس مؤقت أو لمدة طويلة لحين استقرار أحواله . وليس لمثل هذه الضيافة الإجبارية – كما يوضح جيرالد بريز Gerald Breese حدودا قانونية ، مما يترتب عليه احتمال أن تمتد إقامة كل قادم جديد من القرية إلى المدينة داخل هذا النسق لفترات طويلة من الزمن[1] .

---

(١) بل ويضيف جيرالد بريز إلى ذلك أن من الشائع تمامًا فى مدن البلاد النامية أن تأوى الأسرة بعض الغرباء وتقدم لهم إقامة كاملة (أى السكن والطعام) ، أو السكن فقط . فيشاركون الأسرة حياتها ومصيرها وتفعل الأسرة الحضرية ذلك لما ينطوى عليه هذا من مزايا اقتصادية . وقد لايكون هؤلاء الأشخاص مهاجرين من نفس المنطقة أو نفس القرية التى جاءت منها الأسرة ، فيدخلون بذلك فى صراعات محتملة راجعة إلى الاختلافات فى البيئة والعادات الغذائية ، وما إلى ذلك من أمور .

قارن جيرالد بريز ، مجتمع المدينة فى البلاد النامية ، ترجمة وتقديم محمد الجوهرى ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٢ ومابعدها .

وهناك بالمثل شواهد على ظواهر فى هذا الاتجاه المعاكس ، أى على تقلص حجم الأسرة بفعل ظروف اجتماعية . والمثال الشهير على ذلك ، الظاهرة التى نجدها فى الكيبوتزات الإسرائيلية ، حيث يعزل الأطفال مكانيًا عن آبائهم على نحو معين ، دون أن يؤدى ذلك – مع هذا – إلى اختفاء الأسرة النووية . ويدلل على ذلك الباحثون الإسرائيليون بوجود علاقات تفاعل عديدة ومتنوعة بين أولئك الآباء والأبناء برغم هذا الانفصال المكانى[٢] .

غير أن هذه المسائل جميعًا تهبط إلى مرتبة ثانوية بالقياس إلى الموضوعات الأكثر إلحاحًا والأكثر لفتًا للنظر . وأعنى هنا موضوعين اثنين ، أولها : علاقة الأشكال الأسرية الكبيرة بالأشكال الأسرية الأصغر ، وإن شئنا مزيدًا من التحديد علاقة الأسرة الممتدة بالأسرة النووية بالذات . وأعنى ثانيًا : علاقة الأشكال الصغيرة من الأسرة بالتصنيع ، خاصة بعد أن اتضح أن الأسرة النووية تتفوق عدديًا (أى تزيد نسبتها) فى ظل المجتمع الصناعى .

وسوف نركز تحليلنا فى هذا الفصل على دراسة هاتين النقطتين وإلقاء مزيد من الضوء عليهما ، أملا فى الوصول إلى موقف منهما يكون أكثر سلامة من الناحية العلمية .

٢ – الأسرة النووية والأسرة الممتدة :

يمكن القول بأن الكثرة الغالبة من علماء الاجتماع البارزين – خاصة من جيل الرواد – كانوا يميلون إلى الاعتقاد بأن الأسرة تتطور من أشكال كبيرة إلى ممتدة إلى أشكال أصغر فأصغر باستمرار . من هذا مثلا ، رأى دوركايم الذى كان يعتقد أن الأسرة أخذت فى ظل الثقافات الراقية القديمة تتقلص من أكبر أشكالها المعروفة إلى أشكال أصغر فأصغر . ولو أنه لم يستبعد احتمال بقاء بعض الأشكال القديمة فى فترات أحدث تاريخيًا . وهكذا استطاع أولئك العلماء أن يحددوا الأنماط الأسرية التالية التى كانوا يعتقدون أنها كانت موجودة فى مجتمعات العالم القديم .

---

(٢) Spiro. Melford, Is the Family Universal? — The Israeli Case, in: American Anthropologist, vol. 56 (1954)

وقد نشر نفس المقال مع كلمة إضافية فى الكتاب التالى :

Bell, Norman and Ezra Vogel (Eds.) A Modern Introduction to the family, Glencoe, Illinois, 1960.

وكذلك مقال رينيه كونيج :

Bene Konig "Soziologie der Familie", in: Handbuch der empirischen, Sozial forschung, Bd. 11, Ed. By, R. Konig, PP. 172-305.

(رينيه كونيج ، علم الاجتماع العائلى ، خاصة صفحة ٢١٠) .

(ا) الجماعات القرابية الشديدة الاتساع ، من ذلك النوع الذى كان موجودًا فى الإمبراطورية الرومانية القديمة .

(ب) الأسرة الكبيرة التى كانت تتكون من الإخوة وزوجاتهم وأولادهم الذين يعيشون معًا فى ظل حياة مشتركة لا تعرف تقسيم الميراث .

(جـ) الأسرة الأبوية الكلاسيكية ، وهى الأسرة التى تضم أجيالا متعددة فى خط الذكور .

(د) أسرة الأب ، وهى التى تتكون من الزوج والزوجة (أو الزوجات) ، والأطفال القصر ، والأقارب الذين يشاركون الأسرة حياتها لسبب أو لآخر .

فإذا قارنا هذه الأنماط الأسرية على أساس عدد الأفراد الداخلين فى تكوين كل منها ، فسوف نصل بالضرورة تدريجيًا مع اضطراد التطور الاجتماعى . إلى الأسرة الزواجية . وقد أطلق دوركايم على هذه الظاهرة اسم « قانون تقلص حجم الأسرة » أو قانون التناقص Loi de Contraction وتنقسم التفسيرات التى قدمت لتعليل هذا التطور إلى قسمين رئيسيين هما :

(ا) التفسيرات البنائية .

(ب) التفسيرات التاريخية .

والملاحظ أن دوركايم فى تفسيره لتطور أشكال الأسرة قد لجأ إلى كل من التفسيرين دون أن يراعى بما فيه الكفاية اختلافهما عن بعضهما اختلافًا أساسيًا . فالتفسير البنائى ينطلق من قضية مؤداها أن كثافة العلاقات المتبادلة داخل أسرة الأب (وهى أقرب الأشكال السابقة للأسرة النووية) تنخفض عن كثافة تلك العلاقات فى الأشكال الأسرية السابقة . وهنا نلمس بوضوح أن دوركايم قد ركز على القضية المفضلة لديه ، أعنى قضية التضامن[٣] Solidarité ، وهو هنا التضامن الأسرى ، أو درجة التماسك داخل الأسرة ، وهى القضية التى عالجها فى دراسته عن الانتحار Suicibe [٤] . أما التفسير التاريخى فينطلق من فرض مؤداه أن التتابع البنائى لتلك

---

(٣) انظر معالجة ريمولا تماشيف لآراء دوركايم ، حيث يبدو لنا واضحًا اهتمامه بموضوع التضامن سواء فى دراسة تقسيم العمل ، أو الانتحار أو الدين أو الاسرة . . إلخ وفى تبرير ذلك يقول تماشيف : « من المحتمل أن مولده فى القسم اللغوى من فرنسا واتصالاته الأولى بالمشكلات التى صاحبت الحرب بين فرنسا وروسيا ، وتوحده مع الأقلية اليهودية المتماسكة ، من المحتمل أن يكون ذلك هو الذى أسهم فى تشكيل اهتمامه بدراسة تضامن الجماعة .

قارن ريمولا تماشيف نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة ، محمد الجوهرى ، والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ١٧٥ ، ١٩٦ ، خاصة صفحة ١٧٥ .

(٤) Durkheim, Emile, Le Suicide. Etude de Sociologie, Paris 1897

وكذلك رينيه كونيج ، المراجع السابق ، صفحة ٢١١ .

الأنماط الأسرية هو نتيجة تطور تاريخى فى اتجاه واحد (أو هو تطور خطى – Lulcart لا عودة فيه إلى الوراء)[٥] .

وهنا تبدأ المشكلات وتثور الاعتراضات التى سنحاول أن نفصل الكلام فيها فيما يلى . من الأمور المعروفة ، والتى أشار إليها أكثر من دارس من المتخصصين فى الأسرة أنه ليس لدينا حتى الوقت الحاضر تأريخ سليم وشامل لنظام الأسرة يغطى مراحل تطورها منذ العصور القديمة حتى الوقت الحاضر . ولم يوجه المؤرخون بعامة ، ولا علماء التاريخ الاجتماعى والتاريخ الاقتصادى عناية كافية لهذا الموضوع ، اللهم بعض الاستثناءات القليلة[٦] . ولعل من أبرز الشواهد على نقص معلوماتنا التاريخية عن تطور الأسرة الانطباع الذى نخرج به من دراسة بانوس باردیس Panos Bardis من أن كلاً من العبريين ، والإغريقيين ، والرومانيين القدماء والمسيحيين الأوائل .. إلخ ، لم يكونوا يعرفون سوى نمط واحد من أنماط الأسرة[٧] . وهو تصور متخلف بالقياس إلى تصورات دوركايم عن تطور الأسرة . إذ أنه من المؤكد أن كل مجتمع من المجتمعات المذكورة كان يعرف أكثر من نمط من أنماط الأسرة . ومن الواضح أن إدراك هذه الحقيقة البسيطة يفتح أمامنا الباب لعديد من التساؤلات عن النسبة العددية لكل نمط من تلك الأنماط بالنسبة لبعضها ، وعن توزيع هذه الأنماط بالنسبة لطبقات كل مجتمع من تلك المجتمعات وعن عوامل الثقافة التى كانت تحكم كل نمط منها .. إلخ .

وقد أشار رينيه كونيج R. Konig إلى رأى أكده فى أكثر من مناسبة وردده بعده ويليام جود W. Goode مؤداه أن فهم هذا الوضع على حقيقته يتطلب منا أن نأخذ البناء الطبقى لأى مجتمع فى الاعتبار خاصة وأنه من الأمور الواضحة أن الأسرة النووية فى كل تلك المجتمعات كانت هى النمط السائد عند الطبقات الدنيا ، على حين أن الأشكال المختلفة للأسرة الممتدة كانت قاصرة

---

(٥) انظر العرض الموجز لنظريات التغير الاجتماعى عند بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ترجمة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف القاهرة ١٩٨١ ، ص ص ٤٢٥ – ٤٣٢ ، حيث يميز بين نوعين من نظريات تفسير التغير الاجتماعى : النظريات الخطية والنظريات الدائرية .

(٦) نلاحظ هذه الظاهرة بشكل واضح فى مؤلف هارولد كريستنسن الذى يعتبر – برغم هذه الملاحظة من أفضل ما كتب فى تقديم دراسة شاملة عامة للأسرة والزواج من الجوانب المختلفة .

Christensen, Harold, (ed.) Handbook of Marriage and the Family, Chicago, 1964.

وقد نشرت فى هذا الكتاب دراسة باردیس عن تطور أشكال الأسرة التى سنشير إليها فيما بعد (فى الحاشية التالية) .

(٧) انظر دراسة بانوس باردیس :

Bardis, Panos D., Family forms and Variations Historically considered.

وهى منشورة فى كتاب كريستنسن ، الذى سبقت الإشارة إليه .

على الطبقات العليا أساسًا[٨] . (وذلك على فرض ألا تكون الطبقات الدنيا – كالأرقاء – مثلا – محرومة من حق الزواج) .

وينقلنا هذا الرأى إلى ضرورة رؤية الموضوع من منظور مختلف ، حيث إننا نتساءل عن تجاور أشكال مختلفة من الأسرة فى فترات معينة من حياة كل مجتمع بدلا من التساؤل عن عمومية الأسرة النووية فى إطار الأسرة الممتدة ،على نحو ما يفعل ميردوك Murdock أو بوتومور Bottomore على سبيل المثال[٩] . فالفكرة لم تعد الآن كما لو كان نمط معين « يتحول » على نحو ما إلى نمط آخر ، دون أن يتخلف عن النمط أى آثار . وإنما أصبح محور الاهتمام فى حالة الاعتقاد بوجود أنماط متنوعة متجاورة ، هو الجوانب البنائية والثقافية لهذا النمط أو ذاك ، كذلك مظاهر تقارب الأنماط المختلفة أو تباعدها ، أى امتزاجها ببعضها أو انفصالها واستقلالها عن بعضها البعض . ويمكن أن نلحظ بعض هذه الظواهر بشكل واضح عند المجتمعات التى تتعرض لتحولات سريعة . حيث تؤدى أسباب مختلفة إلى تقلص الأسرة الممتدة من الطبقات العليا سريعًا ، دون أن يؤدى ذلك إلى اختفاء النظام القانونى للأسرة الممتدة نفسها . وهنا تقترب أشكال الأسرة فى الطبقات العليا من شكل الأسرة النووية السائد عند الطبقات الدنيا بحيث يستعصى على الباحث موضوعيًا أن يميز هذا الشكل الجديد عن الشكل القديم . وبهذا يحدث نوع من التقارب بين نمطين من أنماط الأسرة كانا مختلفين فى الأصل . فيتكون بذلك نمط جديد يكون هو الشكل السائد عند غالبية المجتمع . وهذا فى الوقت الذى توجد فيه فى نفس هذا المجتمع أسر ممتدة طالما أنها تحقق وظيفة معينة ، كالحفاظ على ثروة الأسرة مثلا فى يد واحدة . وبذلك تتحول هذه الأسرة إلى أقلية وسط المجتمع الكبير وتفقد أهميتها الثقافية . ولكنها يمكن مع ذلك أن تظل قائمة كمجتمعات غير رسمية حتى بعد اختفاء القواعد القانونية التى تنظمها ، كما هو الوضع على سبيل المثال فى معظم المجتمعات الغربية فى أوربا وأمريكا الشمالية . على حين نجدها قد اختفت اختفاء كاملا فى المجتمعات الاشتراكية (بالطبع بسبب فقدانها الوظيفة التى تبرر وجودها) . ولو أنه ليس من المستبعد تمامًا أنها ربما تعاود الظهور من جديد فى يوم ما فيما بعد تلقائيًا إذا ما تغيرت الظروف الموضوعية .

---

(٨) Rene Konig, Alte Probleme und neue Fragen in der Familien soziologie: Kolner Zeitschrift fur Soziologie und Sozial psychologie, Bd. 19 (1966).

(٩) انظر حول هذا الموضوع : Murdock, George, Family Stability in Non-European Culture, Annalls of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 272, 1950.

كذلك يشير بوتومور إلى نفس الفكرة تقريبًا ، فى معالجة الأسرة فى كتابه « تمهيد فى علم الاجتماع » ، الترجمة العربية التى سبقت الإشارة إليها ص ٢٤٢ ومابعدها .

ومهما يكن اختلافنا على تصوير التفاصيل الدقيقة ، فإن النقطة الحاسمة فى مناقشتنا هى أن التحليل البنائى الوظيفى قد حل محل النظرية القديمة التى تقول « بترسب » بعض الأشكال القديمة كتفسير لتجاور أكثر من شكل من أشكال الأسرة فى مجتمع واحد فى فترة معينة . على أن هذا التحليل البنائى الوظيفى لم يعد اليوم يربط الأسرة بالمجتمع الكبير ككيان واحد ، وإنما ينظر إليها فى ضوء الطبقة الاجتماعية على اعتبار أن الضرورات الاجتماعية والأسس الموضوعية تختلف – اختلافًا قد يكون كبيرًا – من طبقة لأخرى . وبذلك نستطيع أن نفسر تجاوز عدة أنماط أسرية مختلفة فى أى مجتمع طبق مركب تفسيرًا بنائيًا وظيفيًا .

وبديهى أن هناك بعض حالات « الترسب » التى قد تكون غير وظيفية من وجهة نظر هذا التفسير . ولكننا يجب أن نسأل أنفسنا فى هذه الحالة إلى أى مدى يمكن أن يظل أحد النظم غير وظيفى دون أن يتحول إلى نظام غير سوى وظيفيًا dysfunction كما أنه يمكن أن يكون وظيفيًا ظاهريًا فقط دون أن يؤدى وظيفة حقيقية ، كأن يكون مصدرًا لإضفاء هيبة اجتماعية ، أو إكساب صاحبه اعترافًا اجتماعيًا معينًا ، على الرغم من أن الجميع يعرفون تمامًا أنه لا يؤدى أى وظيفة فعلية (كنظام النبلاء بألقابهم وأعرافهم فى معظم البلاد الأوربية المعاصرة)[١٠] . ولكن القاعدة تظل على أى حال أن هناك أشكالا متباينة من الأسرة ، وأنها تختلف تبعًا للبناء الطبق للمجتمع .

أما عن « التقلص » Contraction بالمعنى المحدد فإننا لا يمكن أن نتكلم عنه إلا بالنسبة للأسر الممتدة التى تقلص حجمها . على حين نجد أن الأسر النووية عند الطبقات الدنيا لم تتعرض طوال تلك الفترة لأى تغير على الإطلاق . أو يحتمل فى حالات معينة أن يحدث تطور مضاد لفكرة التقلص ، وأعنى أنه يرتفع مستوى الأسرة الاجتماعى وتتحول إلى أسرة ممتدة على نحو ما أوضح رينيه كونيج R. Konig فى مقاله الهام « مشكلات قديمة ونظريات جديدة فى علم الاجتماع العائلى » الذى سبقت الإشارة إليه[١١] . معنى هذا من الناحية البنائية أن التطور الذى حدث مضاد تمامًا لحركة التقلص ، التى يعبر عنها قانون دوركايم . ثم معنى هذا تاريخيًا ، عكس التسلسل التاريخى المزعوم .

ويقدم لنا فليب أريس P. Aries مثالا على ذلك شديد الوضوح فى دلالته حيث يشير إلى

. (١٠) ناقش بوتومور التعديلات التى أدخلت على الاتجاه الوظيفى ، انظر المرجع السابق الإشارة إليه ص ٧٥ ومابعدها

(١١) انظر مقال رينيه كونيج السابق الإشارة إليه فى مجلة كولونيا لعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى ، كولونيا ١٩٦٦ (نظر حاشية رقم ٨) .

تطور الأسرة فى فرنسا القديمة فيبين أن الأسرة النووية ظلت لمئات السنين هى الشكل السائد ، تحت تأثير الإمبراطورية القديمة ، رغم اختلاف الظروف التى تعاقبت على تلك البلاد منذ حوالى سنة ١٠٠٠ ميلادية . ويلاحظ أنه بعد تحلل الدولة القديمة . وتفكك اتفاقيات السلام التى كانت موجودة آنذاك ، أخذت الأسرة الكبيرة تظهر تلقائيًا كوسيلة يحمى الناس بها أنفسهم من الأخطار المحتملة . ذلك أن الظروف القلقة التى أعقبت تفكك الدولة القديمة جعلت الأسرة الكبيرة ظاهرة وظيفية من جديد . وقد انتشرت هذه الظاهرة فى الريف وفى المدينة على السواء ، إزاء تلك الحاجة الملحة إلى التضامن للدفاع عن النفس . وبعد القرن الثالث عشر ، بعد أن نشأت الدولة الجديدة وتماسك بنيانها بعض الشىء ، وجدنا نظام الأسرة الكبيرة الذى اتخذ شكل البدنات Lineages الأرستقراطية (من ذلك النوع الذى كان موجودًا فى روما القديمة) ويعنى هذا التطور حدوث مرحلة أولى من مراحل « التقلص » ، ولكنها مرحلة لم تكتمل بعد ، وإن كانت قد أحدثت تأثيرًا واسع النطاق مع ذلك . وبعيدًا عن هذا الشكل من أشكال الأسرة الكبيرة ظلت الأسرة النووية سائدة عند الطبقات الدنيا فى الريف وفى المدن على السواء مدة طويلة من الزمن لم تتأثر بهذا الوضع ولا بتلك التطورات .

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أنه ليس هناك مبرر للقول بحدوث تطور خطى مستقيم من أشكال أسرية كبيرة إلى أشكال أسرية صغيرة[١٢] ، ولعل الأصوب – ولكنه ليس قاعدة أيضًا – الاعتقاد بأن هذا التطور اتخذ شكلا « إيقاعيًا » معينًا بل ودائريًا فى بعض الأحيان ، يخضع لظروف معينة بالنسبة لكل مجتمع ، وهى ظروف يجب الوقوف عليها وتحديدها فى كل حالة .

فمن الظروف التى تشجع على وجود الأسرة الممتدة : العزلة السياسية والجغرافية ، وضعف نظام الدولة ، وبعض الظروف الاقتصادية المحددة (مثل تربية قطعان كبيرة من الماشية والملكية الجماعية للأرض) ثم هناك من ناحية أخرى عوامل تشجع على تقلص حجم الأسرة نذكر منها : زيادة حق الأب الذى خفض الأسرة الكبيرة فى الحجم ووصل بها إلى الأسرة الأبوية الكلاسيكية وزيادة الملكية المنقولة (لأنها تيسر عملية تقسيم الإرث) ، ونمو التجارة ونمو النزعة الفردية . لهذا نجد أن المؤرخين يستطيعون فى بعض الأحيان التدليل على تحول الأسرة الكبيرة إلى أسر صغيرة والتدليل فى أحيان أخرى على التطور العكسى ، وأعنى التكون التلقائى لأسر ممتدة جديدة . ثم

---

(١٢) انظر دراسة أريس

Aries, Philippe, L'enfant et la vie Familiale sous l'ancien Régime, Paris 1960.

وانظر كذلك : Gaudement, Jean, Les communautés familiales, Paris, 1963, T. 3.

يختلف عن هذا كله ظواهر التقارب والامتزاج بين النمطين الرئيسيين ، والتى أشرنا إلى طرق منها فيما سبق . ثم علينا علاوة على هذا كله أن نتوقع وجود مستويات مختلفة ، متجاورة معًا فى بعض المجتمعات ، كالقبيلة والفخذ والعشيرة والعائلة الكبيرة والأسرة النووية . إذ من الخطأ فى هذه الأحوال أيضًا اشتقاق مستوى من مستوى آخر أو ترتيب مستوى على مستوى آخر . فهذه الجماعات عبارة عن جماعات تعبر عن انتماءات مختلفة بحيث يبرز الانتماء إلى أحدهما فى ظرف معين أو يتخلى عن هذا الانتماء فى ظرف آخر .

٣ – التصنيع والأسرة النووية :

من أبرز الأسباب التى يعزو إليها الباحثون تقلص الأشكال الممتدة من الأسرة سببان يرتبطان ببعضهما ارتباطًا عضويًا إلى حد ما[١٣] ، هما التصنيع والتحضر . غير أن البحوث الحديثة قد ألقت أضواء جديدة على طبيعة هذه العلاقة وأبعادها المختلفة بحيث إننا نجد بعض الدارسين مثل وليام جود W. Goode يطلب مراجعة كاملة للآراء السائدة حول هذا الموضوع[١٤] . والعجيب أنه لم يكن أى من علماء الاجتماع يجرؤ منذ ثلاثين عامًا مضت على التشكك فى هذه العلاقة ، أو على التفكير فى تعديلها بحال من الأحوال . وسنشير فيما يلى على عجل إلى أبرز وجهات النظر الحديثة التى تفرض علينا مراجعة هذه القضية مراجعة شاملة .

فهناك فى المقام الأول معلومات كشف عنها متخصصون فى التاريخ الاجتماعى توضح تفكك الأسر الريفية فى كثير من الأحيان بسبب حقوق الإرث إلى جماعات أصغر فأصغر . وقد حدث هذا فى وقت لم يكن فيه للتصنيع أى أثر بعد .

كما دلت بعض المعلومات التاريخية على وجود علاقة متناقضة بين الأسرة النووية والتحضر ، حيث اتضح أن الأسرة الممتدة كانت أكثر فى المدن بالذات[١٥] ، كما تميزت الفترة المبكرة من

---

(١٣) انظر محمد الجوهرى ومحمود عودة ومحمد على وسيد الحسينى ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ؛ علم الاجتماع الحضرى المقارن ، ص ص ١٦٥ – ١٩٦ ، خاصة الفقرة التى تعالج ذلك الاتجاه النظرى فى علم الاجتماع الحضرى الذى يعتمد على التكنولوجيا باعتبارها متغيرًا أساسيا ، ص ١٧٩ ومابعدها .

(١٤) Goode, William, World Revolution and family Patterns, Glencoe, Illinois, 1963, PP. 369-370.

(١٥) Sjoberg, gideon, the Preindustrial city, Past anderesent, Glencoe, II. 1960.

وكذلك مقاله الذى ترجمه محمود عودة فى كتاب ميادين علم الاجتماع ، الذى سبقت الإشارة إليه بعنوان : الفروق الريفية الحضرية ، دراسة فى علم الاجتماع الريفى ص ص ١١١ – ١٦٤ .

الرأسمالية ، أو كما تسمى فجر الرأسمالية ، بالدور القيادى البارز الذى لعبته مختلف أشكال الأسرة الممتدة فى تنمية الرأسمالية ، وقد أشار بعض الباحثين إلى هذا التناقض مثل ويليام جود الذى كتب يقول « إن أكثر الأسر نجاحًا فى ظل النظام الصناعى والحضرى هى بالتحديد تلك الأسر التى كانت أبعد ما تكون عن نمط الأسر الزواجية التى يعتقد أنا أكثر أنماط الأسرة تواؤما مع التصنيع »[١٦] كذلك أشار رينيه كونيج R. Konig إلى نفس الحقيقة قبل هذا التاريخ بنحو عشر سنوات حينما كتب يقول :

« من الواضح أن التغيرات الأساسية فى البناء الأسرى قد حدثت قبل ظهور التصنيع بوقت طويل »[١٧] . ويفسر كونيج رأيه هذا بالتغيرات التى رأت على النظام الزراعى مثل بدء استخدام الخيول بدلا من الثيران فى العمل الزراعى فى يوغوسلافيا خلال القرن التاسع عشر. فقد أثر هذاالتطور بشكل عنيف على الأسرة الزراعية الكبيرة « الزادروجا Zadruga »[١٨] فأدى إلى تفككها . ذلك أن قدرة الحصان الفائقة بالقياس إلى الثيران ، على العمل قد جعلت فلاحة نفس المساحة من الأرض تحتاج إلى عدد من الرجال أقل كثيرًا من العدد الذى كان يفلحها من قبل .

ويقول زيوبرج حول هذا الموضوع فى ثنايا استعراضه للفروق الريفية الحضرية : « فيما يتعلق بالنسق الأسرى فى مجتمعات شبهها الصفوة الحضرية فى مجتمعات ماقبل الصناعة فى الصين والهند والشرق الأوسط ليس لها مايطابقها تمامًا فى المجتمعات المحلية الريفية حيث تتمثل الأنماط المثالية للأسرة لدى الصفوة الحضرية – فى هذه المرحلة – فى الأسرة الممتدة ، أو العائلة التى تضم أجيالا متعددة (الأب ، الأم ، الأبناء المتزوجين وغير المتزوجين والإخوة المتزوجين وزوجاتهم ... وهكذا) يعيشون فى دار واحدة وتحت سقف واحد وعن طريق هذا النسق الأسرى الممتد ، ومن خلال العلاقات القائمة بين الأسر الممتدة هذه تكونت الصفوة من تحقيق قيادتها الاقتصادية والسياسية . أى أعضاء الأسرة الواحدة والجماعة القرابية الأكثر امتدادًا يساعدون بعضهم البعض فى شغل مراكز السلطة فى التنظيمات الرئيسية ، تعليمية وسياسية ودينية . كما أن الأشخاص الذين يحرزون مراكز السلطة يتجهون إلى تدعيم أسرهم وحمايتها .

أما موقف الطبقات الدنيا فى المدن والريف فإنه بمثابة كفاح مستمر من أجل لقمة العيش بالإضافة إلى نسبة الوفيات المرتفعة بينهم ، فإن حجم أسر هذه الطبقة ظل صغيرًا نسبيًا ، ومن ثم كانت الأسرة الزواجية Conjugal (والأصوب هنا الفردية) هى النمط الشائع بين الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة سواء فى الريف أو فى المدن ، أى أن الفكرة الشائعة التى مؤداها أن الأسرة الممتدة أو العائلة ظاهرة ريفية فى مجتمعات ماقبل الصناعة فكرة يجانبها الصواب وتعبر عن تعميم خاطئ » ، انظر ، المرجع السابق ، صفحات ١٣٩ – ١٤٠ .

(١٦) انظر ويليام جود ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ١٩٦٣ ، وكذلك كتاب قراءات فى الأسرة والمجتمع الذى أشرف على تحريره :

W. Goode, W., Readings on the family and society. Engelwood Cliffs, New Jersey, 1964.

(١٧) Konig, René, changes in the western family: Transactions of the third world congress of sociology, Vol. 4 London, 1956.

(١٨) الزادروجا Zadruga هى الشكل اليوغسلاف من الأسرة الممتدة ، وقد أجريت عنها دراسات سوسيولوجية كثيرة ، ولقد ظلت باقية حتى بداية القرن الحالى ، قارن بوتومور ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٢٤٧ .

وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى تفكك كثير من الأسر الكبيرة بشكل تلقائى فى الوقت الذى لم يكن هذا المجتمع قد عرف بعد أى أثر للتصنيع [١٩] . وقد شهدت بلاد كثيرة فى أوربا قبل هذا التاريخ بكثير ظاهرة أخرى هامة هى تفتيت نظم الميراث للملكية الزراعية إلى الحد الذى جعل الأسرة النووية هى النمط السائد فى المناطق الزراعية فى تلك البلاد آنئذ وهو وضع ليست له – كما نرى – أى علاقة بالتحضر أو التصنيع من قريب أو من بعيد .

وقد ناقش هاباكوك Habakkuk بعض هذه المشكلات فى مقال له بعنوان : « البناء الأسرى والتغير الاقتصادى فى أوربا والقرن التاسع عشر »[٢٠] ، ودرس فى هذا المقال آثار بعض نظم الميراث على الزيادة السكانية فى بعض البلاد الأوربية ، فقد أدى نظام توريث الابن الأكبر Primogeniture فى البداية إلى تحديد النسل لتقليل عدد الأشخاص الذين يتحتم إعالتهم من ضيعة واحدة . كذلك كان من النتائج الأخرى لهذا النظام من نظم التوريث أنه كان يحفز الأبناء الصغار (الذين لا يحصلون على نصيب من الميراث طبقًا لهذا النظام) إلى الهجرة من القرية وكانوا يفضلون الهجرة إلى المدن بحثًا عن فرص العمل هناك ، حيث كانوا يكونون أسرًا نووية . ولما لم يكونوا فى حياتهم الجديدة تلك يخضعون لنفس القيود والاعتبارات التى تحتم على أصحاب الأسر الريفية عدد الأبناء ، كانوا يتكاثرون بسرعة فائقة . وأصبح هذا النوع من الناس هم النواة الأولى لطبقة البروليتاريا التى تكونت فيما بعد فى أول مراحل التصنيع الذى شهدته أوربا . وعلى العكس من هذا نجد أن الأبناء الصغار للأسر الأرستقراطية هم الذين أصبحو الجيل الأول من أصحاب الأعمال فى أولى مراحل التصنيع .

أما فى حالة تقسيم الميراث بالتساوى بين الأبناء ، فكانت الأسر التى تحتفظ كل منها بقطعة أرض مستقلة ، نووية كلها . وكان أبناؤها يقبلون بشدة على أداء أعمال منزلية فى خدمة التصنيع لأنها كانت تدر عليهم دخلا جانبيًا علاوة على دخلهم من الزراعة . وقد كونوا فيما بعد طبقة كان لها شأنها فى تطور الصناعة الأوربية هى فئة الفلاحين الذين يعملون فى المنازل بالقطعة . وقد أشار

---

(١٩) Bicanic, Rudolf, Occupational Heterogeneity of Peasant Families in the Period of accelerated Industrialization; Transactions of the third world congress of Sociology, Vol. 4, London 1956.

(٢٠) Habakkuk, H.J.; Family Structure and Economic change in nineteenth Century Europe, the Journal of Economic History, Vol. 15 (1955)

نايل سملسر Neil Smelser إلى خطورة الدور الذى اضطلعت به هذه الفئة فى تطوير صناعة القطن البريطانية[٢١] .

وقد أشار رينيه كونيج – تعليقًا على هذه الدراسات وعلى غيرها – إلى كثرة المعلومات التى تؤكد أن ظاهرة الأسرة النووية أقدم بكثير من التصنيع . ويلفت النظر إلى أهمية تأثير الأيديولوجيا ونسق القيم على تحقيق هذا الوضع . فيؤكد أن حركة الإصلاح الدينى قد لعبت فى هذا الصدد دورًا أخطر بكثير من الدور الذى لعبه التصنيع والتحضر . وهى الحقيقة التى سبق أن لاحظها كل من ماكس فيبر Max Weber وأرنست ترولتش B: Troeltch ، وأكدها بعدهما كثير من المؤرخين[٢٢] . وتوضح هذه الدراسات التاريخية أن هذا النمط من أنماط الأسرة لم يكن شائعًا عند الطبقات العليا الأرستقراطية وإنما شاع بوجه خاص عند الطبقة الوسطى الحرفية ، وبالطبع عند الطبقات الدنيا على اختلاف أنواعها .

ولاشك أن هذه النظرة تفتح أعيننا على مشكلة أخرى يمكن أن نشير إليها على عجل . فالرأى الشائع أن الفكر والسلوك الاقتصادى الحديث يرجع بدوره إلى عصر الإصلاح الدينى . وهى الفكرة التى أكدها ماكس فيبر وأرنست ترولتش ، وأيدها من بعدهما كثير من الباحثين ، وإن تعرضت لكثير من التعديلات أيضًا ، ولكن القضية الأساسية مازالت فى خطوطها العريضة محل إجماع الدارسين وأعنى إرجاع النهضة الاقتصادية إلى ظروف مرتبطة بحركة الإصلاح الدينى فى أوربا . نتيجة لهذا يصبح من الواجب علينا أن نعدل من قضيتنا السابقة ، فانتشار الأسرة النووية لم يكن نتيجة للتطور الاقتصادى وإنما سار موازيًا له . ولاشك أن هذه الصياغة ، أو هذا التعديل الأساسى للنظرية القديمة ، يعنى الشىء الكثير بالنسبة لموضوعنا . وهنا نؤكد مرة أخرى أن واقع الأسرة النووية فى حقيقة الأمر أقدم بكثير من حركة الإصلاح الدينى ، وإن كان يرجع إلى تلك الحركة الفضل فى توكيد وتدعيم القيم والأفكار الخاصة بالأسرة النووية . فإذا كان ذلك كذلك فلابد من إعادة صياغة القضية السابقة على النحو التالى : إن الأسرة النووية لم تنم بفضل التصنيع ، لأنها كانت موجودة قبله فعلا ، ولو كانت هناك علاقة بين النظام الصناعى والأسرة النووية لما كان من الممكن أن تتغير الأسرة النووية على الإطلاق . وقد وصل ويليام جود – على

---

(٢١) Smelser, Neil, Social Change in the Industrial revolution Chicago, 1959.

وقد حدث تطور مماثل فى المناطق الزراعية المحيطة بزيورخ فى سويسرا . فهناك أيضًا نشأت الأسرة النووية مستقلة عن الصناعة ، وقد تكونت من فائض السكان الريفيين الفقراء الذين كانوا موجودين فعلا قارن دراسة رودلف براون :

Braun, Rudolf, Industrilisierung und Volks Leben: Erlenbach und Zurich 1960

(٢٢) انظر تفاصيل هذه المناقشة عند رينيه كونيج ، فى المرجع السابق الإشارة إليه ، صفحة ٢١٦ .

أساس نفس المقدمات تقريبًا – إلى النتيجة التالية : « لما كانت الطبقات الدنيا فى معظم المجتمعات تعيش فى أسر صغيرة ، فإنه لا يمكن أن نتوقع أن يتعرض نمط الأسرة الزواجية لتغيرات كبيرة فى فترة النمو الاقتصادى »[٢٣] . لذلك نجد بوضوح أن الأسرة النووية لم تتعرض من الناحية البنائية لتغيرات أساسية ، على حين تعرضت الأسرة الممتدة عند الطبقات الوسطى والعليا لتغيرات جوهرية وأعنى بالذات فى اتجاه « التقلص » . لذلك فإن قانون « التقلص » لا يصدق إلا على أقلية من الأسر ، أما بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأسر فى المجتمع فإن قانون التقلص لا ينطبق عليها . على أن هذا لا يعنى أنه قد حدثت تغيرات ثقافية على التكوين الداخلى لهذه الأسرة النووية[٢٤] .

وإزاء هذه العلاقة الموجودة بين الأسر النووية والتصنيع يمكن أن نتوقع اتجاه الأسر الممتدة الآخذة فى التقلص إلى الاقتراب من نمط الأسر النووية ، ولذلك يمكن القول بأنه قد حدث فعلا نوع من التقارب . غير أن العملية لا تكتمل إلا بعد أن تخلق الأسرة النووية لنفسها تدريجيًا نسق قيم خاص بها ، وتصبح الشكل السائد والمسيطر ثقافيًا ، وتحل محل أيديولوجية الأسرة الممتدة القديمة . ولو أن هذا لا يتطلب اختفاء الأسرة الممتدة اختفاء كاملا ولكنها يمكن أن تفقد قيمتها ثقافيًا ، وربما قانونيًا أيضاً فى بعض الأحيان . وإن كان هذا لا ينفى أنها يمكن أن تظل قوية مؤثرة وذات أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية . المهم أن الأسرة النووية تأخذ إزاء هذا الوضع الجديد فى تكوين أيديولوجية جديدة تميزها وتدعم وجودها .

وتقودنا هذه الملاحظات إلى تساؤل هام فى نظرنا وهو ، هل هذا التطور عام وملزم بالنسبة لكافة المجتمعات على اختلاف أنواعها ، أم أنه قاصر فقط على الدول الغربية ؟ وأعنى على وجه الخصوص أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ؟

وقد أوضح كونيج فى معالجته للأسر فى البلاد الاشتراكية أن الوضع فيها يمثل خروجًا على هذه القاعدة حيث إن الأسرة الممتدة قد اختفت منها إلى حد بعيد[٢٥] . أما فيما يتعلق بالبلاد النامية فسوف نتناول هذه النقطة بما هى جديرة به من تفصيل .

ويمكن أن نواصل تساؤلاتنا عما إذا كان تطور الأسرة قد وصل ، على الأقل بالنسبة للغرب إلى

---

(٢٣) William Goode, World Revolution and Family Patterns, op. cit., p. 17.

(٢٤) وقد ناقش كونيج هذا الموضوع فى المرجع السابق الإشارة إليه .

(٢٥) Konig, René, Soziologie der Familie op. cit,. V.3 (Sozialistische geseilschaften pp. 228-231.

ذروته بحيث لم يعد من المتوقع حدوث تطورات حاسمة أخرى أم أنه من الممكن إذا ما طرأت ظروف جديدة أن تطرأ تغيرات بنائية تؤدى إلى نمو حجم الأسرة النووية . الواقع أن تأمل التاريخ الطويل لهذا النمط من أنماط الأسرة يدعونا إلى الاعتقاد بأن الظروف التى يمكن أن يحدث فيها تغيرًا ملحوظًا لابد أن تكون ظروفًا قوية قاهرة عميقة الجذور إلى حد بعيد . وقد حاول بعض الدارسين – آخذين هذه النقطة فى الاعتبار – أن يضعوا قائمة بالظروف التى يحتمل أن تحدث تغييرًا فى نمط الأسرة النووية فى العالم الغربى . وعلى رأس هذه القائمة حدوث تغير كلى شامل فى شكل الحياة الذى عرفناه فى القرن العشرين (وهو أمر ليس مستحيلا إزاء التغيرات الشاملة فى عالم التكنولوجيا المعاصرة) ، بحيث لا يؤدى إلى مجرد تغيير دورة حياة الأسرة نفسها فحسب ، وإنما يتجاوز ذلك إلى التأثير على العلاقات ويضفى عليها طابعًا قويًا من الارتباط والتآلف . ومن الضرورى أن تحدث هذه التغيرات على نطاق واسع حيث تشمل كذلك الطبقات الوسطى والدنيا فى تلك المجتمعات .

وقد بدأت معالم تغير بنائى – يمكن أن يكون بعيد المدى – على الأسرة النووية فى البلاد الصناعية المتقدمة يتفق وما أطلق عليه يوجين ليتواك Eugene Litwak اسم « الأسرة الممتدة المعدلة » Modified extended family [٢٦] ، ولا شك أن هذا « النمط » الجديد لا يمكن أن يظهر بالوضوح الكافى ، أى يظهر لعين الشخص العادى دون حاجة إلى عين الباحث المتخصص لتكشف بعض ملامحه إلا بعد أن يخلق لنفسه نسقًا خاصًا من القيم ، وهو الأمر الذى لم يحدث بعد حتى الآن .

٤ – الأسرة النووية والأسرة الزواجية :

ومن البديهى أن موضوع « التقلص البنائى » يختلف عن موضوع « التقلص التاريخى » الذى فصلنا القول فيه . والملاحظ أن الكتابات السوسيولوجية فى الأسرة تخلط بسهولة بين النوعين أو المستويين من التقلص ، ولكننا يجب أن نفرق بينهما لاختلاف النتائج التى تترتب على كل منهما . ويهمنا لذلك أن نشير إلى مفهوم الأسرة الزواجية Famille conjugale الذى يتميز بأهمية بالغة

---

(٢٦) حول هذا المفهوم انظر مؤلفات ليتواك التالية :

Litwak, Eugene, geographical Mobility and Extended Family cohesion: American Socialagical Review, Vol. 25, 1960

Litwak, Eugene Occupational Mobility and extended family cohesion» A.S.R., Vol. 25, 1960.

Litwak, Eugene, "Voluntary associations and Neighborhood cohesion": A.S.R., Vol. 26, 1961.

من الناحية البنائية . وهو كما يتضح من ألفاظه يدل على جانب معين من جوانب حياة الأسرة النووية . ونلاحظ أن هذا المصطلح الذى صكه إميل دوركايم فى مقاله عن « الأسرة الزوجية » فى المجلة الفلسفية[٢٧] يغطى إلى حد ما نفس الظاهرة ، التى يدل عليها مصطلح الأسرة النووية ، ولكنه يؤكد على السمة البنائية المميزة لها . وهذه السمة هى : أن الزوجين يمثلان المحور الأساسى للأسرة الزواجية ، ويمثلان النطاق الوحيد الثابت لذلك النوع من الأسرة . والواقع أن هذا الوضع يمثل ظاهرة خاصة تختلف اختلافًا جوهريًا عن الأسرة النووية المتمركزة حول الأم التى نعرفها عند بعض الطبقات الدنيا . ذلك لأن الزواج – فى حالة الأسرة الزواجية – يشترط توافر نوع من الارتباط الأساسى والعلاقة الوثيقة بين الزوجين . وهو ارتباط يتميز بأنه محدود قانونيًا فى نظام معين (وهو نظام الزواج) ، الذى لا يتحقق بالضرورة فى حالات أخرى .

كما أن الأسرة الزواجية تلفت نظرنا كذلك على الفور إلى إحدى المشكلات الأساسية فى الدراسة السوسيولوجية لهذا النوع من الأسر ، وأعنى مشكلة الاختيار للزواج . ولما كانت الأسرة فى التحليل البنائى الوظيفى تمثل مستوى أعلى من مستوى الشخص الفرد فى النسق الاجتماعى لذلك نجد أن القرار الذى يتخذه الفرد عند اختيار شريك حياته يمثل تحديدًا أساسيًا لمكانته فى المستقبل . لذلك نجد أن تحديد مكانة الأسرة – وبالتالى مكانة أفرادها – ترتبط فى حالة الأسرة الزواجية ارتباطًا وثيقًا بمفهوم العلاقة بين الأسرة الزواجية والأسرة النووية .

من المؤكد أن الأسرة الزواجية والأسرة النووية لم تتطورا نفس الوقت ، ولا على نفس المستوى . فعلى حين نجد أن الأسرة النووية المنعزلة تمثل نتيجة موقف اقتصادى حرج يمكن أن يتميز من الناحية السوسيولوجية بأقصى درجات الاضطراب وعدم الاستقرار ، كما هو الحال بالنسبة للأسر النووية عند العبيد السود فى أمريكا الشمالية أو البرازيل ، نجد أن مفهوم الأسرة الزواجية يمثل ارتقاء بالعلاقة بين الزوجين ، يصل بها إلى حد جعلها مثلا أعلى اجتماعيًا[٢٨] . وهناك بعض الشواهد التاريخية التى تدل على وجود هذه الوحدة بين الزوجين أحيانًا عند بعض السكان الملونين أو عند عائلات العبيد فى روما القديمة أو بشكل عام عند بعض الطبقات الدنيا فى أنواع مختلفة من المجتمعات . ولكن الفارق بينها وبين الأسرة الزواجية المعاصرة أن الأولى كانت مفروضة بفعل ظروف إنسانية خالصة ، ولكن لم تكن لها أية دلالة من الناحية البنائية ، كما لم يكن لها أى أساس واضح أو راسخ فى التراث الثقافى لتلك المجتمعات . ولم يبدأ هذا التراث يتكون –

---

(٢٧) Durkheim, Emile, «La famille conjugale»: Revue Philosophique, T. 20 (1921)

(٢٨) Konig, Soziologie der Familie, op. cit., p. 218.

انظر كذلك : Goode, op. cit., (1963) pp, 7 ff.

من الناحية التاريخية – إلا مع ظهور نظام الزواج الأحادىMonogamieالاختيارى (تميزًا له عن الزواج الأحادى المفروض بفعل ظروف الحياة الواقعية) . وكان ذلك فى الطبقات العليا أولا . فعند هذه الطبقة ظهر الزواج الأحادى كمثل أعلى ثقافى فى مواجهة نظم الزواج التعددية بأنواعها المختلفة التى كانت شائعة فى العالم القديم[٢٩] .

فالأسرة الزواجية بهذا المعنى كيان اجتماعى معقد أشد التعقيد من الناحية الثقافية . ولكننا نكتفى هنا أساسًا بالتركيز على الاختلافات البنائية بين الأسرة النووية . فعلى حين تتميز الأسرة النووية – بحكم طبيعتها – ببعض الميول الانعزالية ، نجد أن الأسرة الزواجية تتميز كما أشرنا بتأكيد الارتباط الوثيق بين الزوجين ، علاوة على حرصهما – بناء على اختيارهما الشخصى الخالص – على إقامة علاقات مع مختلف دوائر الأقارب على خلاف الوضع بالنسبة للأسرة النووية .

لذلك يميل كثير من الباحثين المعاصرين فى الأسرة إلى اعتبار أن مفهوم الأسرة الزواجية هو أنسب تشخيص يدل على طبيعة الأسرة فى المجتمع المعاصر . ذلك لأنها بحكم طبيعتها لا تغلق الباب أمام احتمالات تكوين علاقات قرابة أوسع . بل إنها على العكس من ذلك تفتح علاقات مع كل الدوائر : مع أجداد الزوجين ، ومع والديهما ، ومع الأحفاد ، وبين الأعمام والأخوال ، والعمات والخالات ، وأبناء العمومة والخؤولة .. إلخ .

٥ – الأسرة فى المجتمعات الصناعية :

يتحتم علينا إزاء تلك النتائج التى انتهينا إليها أن نناقش موضوعين هما :

(ا) كيف تطورت الأسرة فى المجتمعات الصناعية بأنواعها المختلفة : الطراز الأمريكى ، والطراز السوفييتى ؟ .

(ب) ما هى المشكلات المرتبطة بتطور الأسرة فى المجتمعات النامية التى تمر بعملية تغير حاد وسريع ؟ .

---

(٢٩) من أشكال الزواج التعددى :

(ا) تعدد الزوجات المشروع (أى الجمع بين أكثر من زوجة فى وقت واحد) .

(ب) الزواج التعددى المشروع (أى الزواج من جديد بعد الترمل أو الطلاق) .

(جـ) نظام المحظيات (الدائم أو المؤقت) .

(د) إباحة الاتصال الجنسى ، سواء بالنسبة للرجل وحده وهو نادر نسبيا) أو لكل من الرجل والمرأة فى نفس الوقت . وقد تتخذ هذه الإباحة شكلا دوريا ، أو مؤقتا تبعًا لظروف اجتماعية معينة . قارن حول هذا الموضوع ، رينيه كونيج ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٢١٩ .

وقد تعرضت دراسات عديدة لمحاولة الإجابة عن هذين السؤالين وإن كانت المشكلة الوحيدة فى هذا الصدد هى نقص المعلومات والدراسات المتاحة عن البلاد الاشتراكية . وسنحاول فى مناقشتنا أن نلقى مزيدًا من الضوء على الجوانب النظرية للمشكلة بحيث نقتصر هنا على تسجيل ملاحظات عامة حول وضع الأسرة فى تلك الأنواع المختلفة من المجتمعات .

(١) الولايات المتحدة :

هناك بعض الظروف الخاصة بالولايات المتحدة التى تجعل من المفيد أن نخصص الكلام عنها منفردة . ففيها وصل علم الاجتماع العائلى إلى ذروة تقدمه ، كما أن الولايات المتحدة تمثل المجتمع الذى وصل إلى أعلى درجة من درجات التصنيع . بحيث إن فهم ديناميات التغير فيه يمكن أن يوحى إلينا ببعض الأفكار العامة حول مستقبل الأسرة فى مجتمعات أخرى . وتجمع الدراسات التى أجريت على الأسرة فى الولايات المتحدة فى العشرينات أو الثلاثينات على وصف الأسرة النووية والأسرة الزواجية بصفة العزلة ، وإن كانت – مع ذلك – تميز نوع ودرجة العزلة فى كل من النمطين المذكورين . كما أجمعت تلك الدراسات على وصف هذين النمطين بعدم الاستقرار وظلت هذه النتائج حقائق مؤكدة عند بعض العلماء الكبار مثل مارجريت ميد M. Mead وتلكوت بارسونز Talcott Parsons[٣٠] ، أما بالنسبة للجيل القديم من علماء الاجتماع العائلى فما زالوا يدافعون عن هذا الرأى حتى يومنا هذا ، ونذكر منهم ماير نمكوف M. Nimkof[٣١] ولا داعى للاستطراد فى سرد مزيد من الأسماء التى تدلل على ذلك . إذ يمكن القول بأن جميع العلماء القدامى فى دراسة الأسرة كانوا مجمعين على هذا الرأى . ولذلك يمكننا أن نخرج بذلك الرأى من كافة الكتب الدراسية المتصلة بالأسرة . فنجد هذه الكتب تؤكد ابتعاد الأسرة النووية عن دائرة الأقارب بما فيها والدى كل من الزوجين . ويصاحب هذا السكنى المستقلة والاستقلال المالى وغير ذلك من الملابسات التى تضغط جميعًا على نفس الفكرة ، ونلمس هذه التأكيدات بصفة خاصة فى البحوث المقارنة التى كانت تجرى على الأسرة الأمريكية والأسر التى تعيش فى مجتمعات متخلفة

---

(٣٠) انظر المراجع التالية على سبيل المثال :

a) Mead, Margaret, Sex and Temperament in three Primitive Societies, 2nd. edition, New York, 1950 (Ist. 1935).

b) Parsons, Talcott, the Incest taboo in Relation to Social structure and socialization" the British Journal of Sociology, Vol. 5, 1954.

c) Konig, R., Soziologie der Familie, op cit., p. 220

(٣١) Nimkoff, Meyer (ed.) the American family 1965

بالقياس إلى المجتمع الأمريكى . والنموذج الكلاسيكى لهذا دراسات مارجريت ميد الشهيرة[٣٢]

وما يلفت نظرنا من ناحية أخرى أن بعض علماء الاجتماع العائلى الأوائل قد استطاعوا منذ نحو ربع قرن مضى ، أن يخرجوا عن هذه القاعدة العامة وينتبهوا إلى بعض السمات فى حياة الأسرة النووية التى لا تدعم فكرة العزلة ولا تؤيد فكرة الابتعاد عن الأقارب أو ضعف الصلة معهم .

ونذكر هنا رأى روبين وليامز R. Williams فى كتابه عن « المجتمع الأمريكى » والذى صدر فى طبعته الأولى عام ١٩٥٢ : يتميز المجتمع الأمريكى ببناء قرابى بسيط غاية فى البساطة . ولكن حتى فى هذا المجتمع يتضمن نسق القرابة ما هو أكثر من النسق العائلى بكثير[٣٣] .وإن ظل مع ذلك غير متيقن تمام اليقين من طبيعة الأسرة النووية فى المجتمع الأمريكى الحديث حيث يقول فى نفس الكتاب بعد صفحات قليلة من الرأى السابق : إن البناء القرابى للأسر النووية يتميز بأنه على درجة عالية من البساطة . فلا يعيش أكثر من جيل فى حياة واحدة ، اللهم فى فترات الأزمات الاقتصادية الطاحنة ، وعند اشتداد حدة أزمة المساكن . ففهوم الأسرة لا يزال فى كتابات هذا الجيل يعنى ضمنًا الأسرة المباشرة أو الأسرة النووية المنعزلة . ولا يعتقد أحد بوجود استثناءات من هذا الوضع إلا عند أبناء الطبقة العليا فقط .

والواقع أن تحليلات كثير من الدارسين تكشف عن نوع من الخلط أو سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة العلاقات المتبادلة بين الأسرة النووية ودائرة الأقارب التى تنتمى إليها . إذ نجد الجميع يؤكدون أنه لا توجد علاقات تعاون مادى (مالى على وجه الخصوص) بين الأسرة النووية وأقاربها . وقد يكون الوضع كذلك حقيقة ولكن هذا لا ينفى وجود علاقات تعاون وعلاقات تفاعل بين الطرفين من طبيعة مادية وعلى أسس واعتبارات غير مالية . فهناك بعض الدراسات التى تؤكد أن أفراد الأسرة يفضلون فى ظروف الأزمات اللجوء إلى البنوك طلبًا للمساعدة المالية عن اللجوء إلى الأقارب . كذلك تشير كثير من الدراسات إلى أن الأسرة النووية لا تلعب دورًا أساسيًا فى تأثيث بيوت أبنائها عند الزواج . وقد ترجع تلك الحقائق إلى عدم قدرة أفراد الأسرة أو الأقارب على تقديم المساعدة ، كما ترجع إلى ظروف أخرى ليس هذا المجال للخوض فيها . ولكن كما أشرت ليس هناك مبرر للخلط بين المساعدات المالية وبين علاقات التفاعل . فهذه

---

(٣٢) نذكر من هذه الدراسات :

a) Margaret mead, Comming of age in Samoa, New York 1928.

b) Margaret Mead, "Growing up in New guinea", New York, 1930.

c) Margaret Mead, Sex and temperament in three primitive societies, *op. cit.*

(٣٣) Williams, Robin, American Societies, A sociological Interpretation, 2nd. Edition, new York, 1965, pp. 40-41.

المساعدات المالية جانب واحد من جوانب عديدة يمكن أن تنطوى عليها علاقة التفاعل بين الأسرة النووية ودائرة القرابة المتصلة بها .

ومما يؤكد وجهة نظرنا ما ذهبت إليه كثير من الدراسات من اتجاه الأسر النووية المعاصرة (وخاصة تلك الأسر التى توصف بأنها تعيش حياة عائلية مستقرة) إلى اختيار أصدقائها من بين دائرة القرابة . وهو ما أبرزته على الخصوص دراسة زمرمان وسرفانتس [٣٤] ، وهو ما يناقض فكرة الأسرة النووية المنعزلة التى ألح عليها علماء الاجتماع العائلى التقليديون .

ثم هناك قضية أساسية أخرى لا تقل عن تلك أهمية من الناحية النظرية نظرًا لاتصالها ليس فقط بطبيعة علاقات التفاعل بين الأسر النووية وأقاربها ، وإنما لاتصالها أيضًا بطبيعة عملية التفاعل فى المجتمع المعاصر كله . فالسكنى الجديدة المستقلة لا تعنى اليوم انقطاع علاقات التفاعل مع الأقارب ، ربما كانت تعنى ذلك منذ ثلاثين أو أربعين عامًا مضت ، إذ ما كانت تفصل بين الأسرة القديمة والأسرة الجديدة المتفرعة عنها مسافة مائة كيلو متر مثلا . أما اليوم وفى ظل الثورة الهائلة التى حدثت فى وسائل المواصلات والطرق البرية والطائرات والسكك الحديدية والتليفون والتلغراف ... إلخ ، فإن مسافة المائة كيلومتر هذه لا يمكن أن تمثل عائقًا لحدوث التفاعل بين الأسرتين ، أو بين الأسرة الجديدة وبقية أقاربها .

إذا أضفنا إلى كل ذلك ظروف وطبيعة العمل فى المجتمع الصناعى المتقدم وما استطاع العمال أن يحققوه من وقت فراغ طويل ، وإجازات طويلة ، فإن كل ذلك يتيح – بالتضافر مع العوامل السابقة – فرصة لتوثيق علاقات التفاعل سواء على المستوى الأسرى أى بين أفرادها وبعضهم البعض ، أو على مستوى النسق القرابى كله . فالمجتمع الحديث يتيح اليوم فى المتوسط يومين إجازة أسبوعية ، ويتيح إجازة سنوية تتراوح بين شهر إلى شهرين تستغل جميعها فى خدمة مزيد من التفاعل الذى أشرنا إليه . وسنعود إلى تفصيل هذه النقطة فيما بعد .

(ب) الأسرة النووية فى أوربا :

قدمت بريطانيا أهم الدراسات الأوربية التى ألقت الضوء على حقيقة نمو الأسرة النووية فى المجتمع الحديث . وقد ظلت دراسات الاجتماع العائلى حول هذه النقطة محدودة النظرة ضيقة النطاق ، حتى أخذ علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية يدخلون إلى دراسة هذا الموضوع ، ومن ثم

---

(٣٤) Zimmerman, carle, and Lucius cervantes, Successfull American families, New York 1960.

يفيدون من النظرة الأنثروبولوجية الشاملة فى تعميق فهمهم لوضع الأسرة النووية والأسرة الزواجية فى المجتمع الإنجليزى المعاصر(٣٥) .

وقد أوضحت بعض هذه الدراسات الحديثة مدى عمق التفاعل بين الأسرة النووية فى الريف ، ودائرة الأقارب المتصلة بها بسبب تجاورها فى السكنى من ناحية ، وما يقوم بينهما من تعاون اقتصادى من ناحية أخرى . أما فى المدينة الإنجليزية فقد أصبحت الأسرة النووية أكثر حاجة إلى المساعدة – خاصة الروحية والمعنوية – من الأقارب بسبب التباعد المكانى بينها . ولاحظت البحوث الحديثة قوة علاقات التفاعل بين الأسرة النووية والأقارب فى المدن ، إلى حد فاق فى بعض الأحيان درجة التفاعل فى الريف ، وهى حقيقة ملفتة للنظر تدعونا إلى مزيد من التأمل ، وإلى محاولة الخروج منها بما تنطوى عليه من نتائج هامة لمستقبل الأسرة النووية فى المجتمع الإنسانى عمومًا ، وفى مجتمعنا على وجه الخصوص .

وتؤكد هذه الشواهد – وكثير غيرها مما لم نسقه هنا – أن قضية العزلة التى يقول عنها تالكوت بارسونز لا تصدق بالضرورة على الأسرة النووية فى كل الثقافات الصناعية الغربية ، وأنها فى حاجة إلى إعادة النظر . ويؤكد كونيج أن هذا الوضع يصدق على الأقل بالنسبة لإنجلترا حيث تبرز بشكل واضح قوة العلاقات مع الأقارب فى المدينة حتى وإن كانت ذات آثار ضعيفة واهية من الناحية الاقتصادية . ولذلك يجب ألا نغفل – كما سبق أن أشرت فى أكثر من موضع – الأنواع الأخرى غير الاقتصادية من التفاعل ، حتى لا نقع فى خطأ إصدار أحكام مضللة على الأسرة النووية فى المجتمع الحديث .

وهناك نقطة أخرى تلقى ضوءًا على أبعاد التفاعل غير الاقتصادى الذى نحاول أن نوضحه ، أن السياسة الاجتماعية للدولة فى إنجلترا – وفى كثير من البلاد الأوربية الصناعية الأخرى كذلك – قد اضطلعت برعاية كبار السن اجتماعيًا واقتصاديًا من خلال نظم التأمين ، وبيوت العجائز ومختلف الامتيازات التى تمنح لكبار السن . وبرغم أن هذه الرعاية قد تكون قاصرة فى بعض الأحيان – من وجهة النظر الاشتراكية – إلا أنها قد كفت الأبناء مؤونة الاضطلاع بعبء رعاية آبائهم اقتصاديًا ، وجعلت العلاقة الجديدة بين الأبناء – الكبار – والآباء تخلو من الأبعاد المادية والواجبات الاقتصادية . وبذلك قضت على مصدر هام من مصادر التشاحن والتدخل من عوامل التوتر التى تشوب العلاقات بين الطرفين ، ومعنى هذا أن العلاقات بين الآباء وأبنائهم يمكن أن تكون أكثر قوة ، كما يمكن أن يشارك الآباء والأبناء الحياة الواحدة مع أسرهم الجديدة ، بحيث

(٣٥) Firth, Raymond, (ed.) Two Studies of kinship in London, 1956.

يشمل البيت ثلاثة أجيال معاً : الجد والأب والابن . وقد سمح بهذا – كما أوضحت – أن الأجداد لم يعودوا يشكلون عبئاً اقتصاديًا على الأسرة نظراً لأنهم يتقاضون معاشهم الخاص ويتمتعون بالتأمينات الصحية وغير ذلك .

وقد ألقت مزيداً من الضوء على هذه الحقيقة دراسة بيتر تاونسند Peter Tawnsend على حد أحياء مدينة لندن . حيث أوضح تاونسند أن الأسرة النووية يمكن أن تبدو منعزلة فى الظاهر . بمعنى أنها تعيش فى حياة مستقلة ، ولكنها تكون فى الواقع غير ذلك . إذ أن الأجداد قد يعيشون فى هذه الحالة فى نفس المنزل (أعنى فى شقة أخرى من نفس المنزل) ، أو على مقربة من المنزل الذى تعيش فيه الأسرة ، بحيث إن كثافة العلاقات اليومية بين الطرفين قد وصلت إلى نسبة مذهلة[٣٦] . ونود أن نشير إلى ملاحظة هامة فى رأينا . هى أن هذه السمة تبدو بوضوح كلما كان الحى المدروس أكثر تجانسًا من الناحية الطبقية . فدراسة تاونسند المشار إليها أجريت على حى تسكنه الطبقة العاملة أساسًا ، بينما كانت نفس النتائج أقل وضوحًا فى دراسة أخرى أجريت على حى مختلط طبقيًا ، وتبدو فيه العناصر الوسطى بشكل واضح ، مما ينبهنا إلى أن الظروف لطبقية تلعب هى الأخرى دوراً هامًا فى تشكيل علاقات التفاعل بين الأسرة النووية ودائرة الأقارب[٣٧] . وقد بدا ذلك واضحًا فى دراسة أخرى أجراها ويلموت Willmott ويونج Youug فى عام ١٩٦٠ . كما يمكن أن نشير إلى دراسة أخرى أجراها ماريس Marris (فى عام ١٩٥٨) على عينة بلغ حجمها ٧٢ من الأرامل الصغيرات السن نسبيًا (حيث تراوحت أعمارهن بين ٢٩ – ٥٦ سنة) . وقد أوضحت الدراسة التأثير الكبير للتضامن الأسرى فى حالات الكوارث[٣٨] .

أما بالنسبة للدراسات الألمانية للاجتماع العائلى حول هذا الموضوع ، فقد لاحظت ظاهرة التفاعل العميق بين الأسرة النووية ودائرة الأقارب بشكل زائد وملفت للنظر ، إلى حد أن الدارسين لم يروا فى هذه الظاهرة تطورًا طبيعيًا لنظام الأسرة النووية ، وإنما اعتبروه رد فعل حاد على ظروف معينة . إذ أن معظم الدراسات التى نعنيها هنا قد أجريت فى فترة ما بعد الحرب

---

(٣٦) ويمكن للقارئ أن يرجع إلى مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، وعن كافة جوانب حياة كبار السن فى المجتمع الحديث : أوضاعهم ، ظروفهم ، ومشكلاتهم .. إلخ ، وذلك فى الفصل الممتاز الذى عقده ليوبولد روزنماير عن سوسيولوجيا كبار السن : انظر :

Rosenmayr, Leopold, Soziologie des Alters: René Konig, (Ed.) Handbuch der empirishen Sozial forschung, Stuttgart, 1969, Bd. 11 p. 306-357.

(٣٧) Willmott, Peter and Michaelyoung, Family and class in a London Suburb, London, 1960

(٣٨) Morris, Peter, Widows and Their Families, London, 1958.

مباشرة ؛ فى النصف الأخير من العقد الخامس والنصف الأول من العقد السادس . وقد وضعت هذه الملاحظة كثيرًا من دارسى علم الاجتماع العائلى الألمان فى موقف محير يتسم بغير قليل من الخلط والاضطراب ؛ إذ نراهم من ناحية يؤكدون – جريًا على عادة الدراسات الأمريكية والدراسات الأوربية الأخرى – على عزلة الأسرة النووية فى المجتمع الحديث . ثم ينتهون إلى النتيجة البارزة التى خلصت إليها بحوثهم عن قوة علاقات التفاعل بين الأسرة النووية والأقارب . ولذلك نلاحظ على الدراسات الألمانية حول هذا الموضوع أنها قد خلطت بين ظاهرة عرضية موقوتة بظروف أزمة معينة ، باتجاه عام فى تطور الأسرة كنظام فى المدى البعيد ، وإزاء هذا الخلط لا نستطيع أن نتخذ من الدراسات الألمانية المعاصرة للأسرة سندًا يؤكد أو ينفى الاتجاه الذى نحاول أن ندلل عليه ، ولا يستثنى من ذلك سوى دراسات رينيه كونيج[٣٩] .

كما وقعت الدراسات الألمانية فى خطأ منهجى أساسى جعل نظرتها إلى الموضوع مكبلة فى حدود ضيقة يصعب أن تكون نظرة شاملة للموضوع . فقد حاولت معظم الدراسات الألمانية أن تقيس درجة التفاعل وعمقه بين الأسرة النووية والأقارب من واقع المعيشة فى حياة مشتركة . بمعنى أنها كانت تتساءل أساسًا عما إذا كانت الأسرة ذات الجيلين – يشترك معها أحد من الأقارب . وبذلك أغفلت البعد الهام من التفاعل الذى ركزت عليه كثير من الدراسات الأمريكية والإنجليزية المشار إليها ، وأعنى إمكانية قيام هذا التفاعل من خلال سكنى الأسرة النووية على مقربة من أقاربها . وإلى أن تهتم الدراسات الألمانية الاهتمام الكافى بهذا البعد من أبعاد التفاعل ، فإننا لا نستطيع أن نخرج من الدراسات الألمانية برأى واضح وقاطع يؤكد القضية التى نحن بصددها أو ينفيها أو يتحفظ عليها .

أما عن فرنسا فنلاحظ على دراسات الاجتماع العائلى اتساقها مع الاتجاه العام لدراسات علم

---

(٣٩) من أبرز الدراسات الألمانية التى تناولت موضوعنا :

a) Thurnwald, Hilde, gegenuwartsprobleme Berliner Familien, Eine Untersuchung an 498 Familien, Berlin, 1948.

b) Schelsky, Helmut, Wandlungen der deutschen Familieinder gegenwart, 5 deutschen-familie in der gegenwant, 5th. Edition, Stuttgart, 1967 (1st. Edition, 1953).

c) Baumert, gerhard, «Some observations on current trends in the germand families" Transactions of the third world congress of sociology, Vol. 4, London 1956.

Baumert, g., Changes in the family and the Postion of older Persons in Germany". International Journal of comparative sociology, Vol. 1 (1960).

e) Baumert, g. and Edith Huninger, Deutsche Familien nach der Krieg, Darmastadt 1954.

هذا علاوة على الدراسات العديدة القيمة التى قدمها عالم الاجتماع الألمانى الكبير رينيه كونيج ، والتى وردت الإشارة إليها فى ثنايا هذا البحث .

الاجتماع ، وأعنى التأكيد الواضح للاتجاه التاريخى ، فتشير بعض الدراسات إلى تجاوز الأسرة الممتدة والأسرة النووية فى بعض الظروف[٤٠] . كما تتبعت دراسات أخرى الظروف الأساسية التى أدت إلى تحطيم الأسرة الكبيرة الأرستقراطية بفعل تدخل السلطة المركزية وإلى ما تبع هذا من تدعيم سلطة الأب داخل الأسر البورجوازية الفرنسية .

وبرغم أهمية هذه الدراسات وغيرها فى تطوير نظرية الأسرة عمومًا ، وإثراء معلوماتنا عن ديناميات التغير العائلى فى المجتمعات الأوربية على وجه الخصوص ، إلا أنها لا تلقى لنا ضوءًا يذكر على ظروف حياة الأسرة فى المجتمع المعاصر ، خاصةالظروف المحيطة بالأسرة النووية ، وبوجه خاص المشكلة التى نتصدى لها بالدراسة فى بحثنا هذا . بل إن رينيه كونيج يصل إلى حد القول بأن علم الاجتماع العائلى علم متخلف فى بلد دوركايم ، وهى شهادة يشاركه فيها بعض علماء الاجتماع الفرنسيين البارزين . فبحوث الاجتماع العائلى الفرنسية ما زالت تقليدية سواء فى موضوعاتها أو فى مناهجها ، ولم تلتفت بالقدر الواجب إلى المشكلات الحديثة التى يهتم بدراستها علم الاجتماع العائلى المعاصر فى أمريكا أو بعض البلاد الأوربية الأخرى كبريطانيا أو ألمانياعلى سبيل المثال . فنحن يمكن أن نجد بسهولة تحليلات لظروف الحياة العائلية فى الطبقات الاجتماعية المختلفة (الطبقات الفلاحية والبورجوازية والعمالية) ، ولكننا لا نجد شيئًا جديدًا بعد هذا . وفى أحيان قليلة وبشكل عابر ، يشير بعض الباحثين – مثل سوتر[٤١] Sutter وطاباه Tadah – إلى كثرة عدد الزيجات التى تعقد بين الأقارب فى المدن الفرنسية الكبرى[٤٢] ، أو يشير آلان جيرارGirard

---

(٤٠) من هذا مثلا دراسات بيتو وآريس :

Petot, Aries, «La famille en France sous l'Ancien régime"

مقال نشره بيتو فى الكتاب الذى أصدره المركز القومى للبحوث العلمية (الفرنسى) بعنوان :

Sociologie comparée de la Famille contempraine, Paris, 1955.

وكذلك دراسة آريس عن الطفل والحياة الأسرية فى العصر القديم (باريس ١٩٦٠) الذى سبقت الإشارة إليه .

(٤١) انظر على سبيل المثال :

Sorre, Maximilien, Sociologie comparée de la famille contemporaine, 1955, p.5

وانظر كذلك :

Brams, Lucien "Synthese et conclusion" dans sociologie comparée de la famille contemporaine, *op. cit* p. 185-186.

(٤٢) انظر على سبيل المثال دراسة سوتر وطاباه

a) Sutter, Jean, Evolution de la distance séparant Le domicile des future époux", dans: Population, T. 13, 1958.

b) Sutter, J. et L. Tabah, Fréquences et repartition des mariages consanguines en Frances" dans: Population, T. 3 1948, Pp. 110-111

وانظر كذلك كتابنا ، علم الاجتماع الفرنسى المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ .

مثلا إلى أن الأزواج الشبان يحافظون على تنمية علاقاتهم مع والديهم بعد الزواج . وإن كان جيرار يقصر اهتمامه على الأشخاص الذين يعيشون فى حياة واحدة ، ولا يتتبع طبيعة وكثافة علاقات الأسر النووية مع الأقارب المجاورين (وهو نفس التصور الذى سبق أن لاحظناه على الدراسات الألمانية حول هذا الموضوع)[٤٣] . كذلك يذكر جاك دوبليهJacques Doublet عرضًا ارتفاع درجة المساعدة المتبادلة والتعاون بين الأسر النووية عند الطبقة العمالية ، دون أن يوفى هذا الموضوع حقه من التفصيل ، أو يدلل بشكل واضح مستند إلى بيانات محددة يمكن استخدامها بشكل مفيد فى عقد المقارنات .

ويمكن تلخيص الوضع بأن الدراسات الفرنسية الاجتماعية حول هذا الموضوع قد تخلفت عن متابعة التيار العالمى ، ولكنها لا تعدم مع ذلك بعض الإشارات العابرة – التى ذكرنا بعضها – التى تؤكد نفس اتجاه التطور الذى نحاول توضيحه فى دراستنا هذه[٤٤] .

٦ – الأسر النووية فى البلاد النامية :

إذا كان صحيحًا أن نمو الصناعة لا يؤدى بالضرورة إلى عمومية الأسرة النووية ، كذلك فإن التخلف الاقتصادى لا ينفى بحال من الأحوال وجود أسر نووية فى الطبقة الدنيا . كذلك يجب ألا يعتبر وجود الأسر الممتدة فى الطبقة العليا عائقًا يحول دون النمو الاقتصادى للمجتمع . وقد عرف التاريخ أمثلة واقعية لهذا ، كما كان الأمر فى روسيا والصين . على حين كان مختلفًا بالنسبة لليابان . وسنحاول فى هذه الفقرة أن نتعرف على حقيقة الأوضاع بالنسبة للأسرة النووية فى البلاد النامية اليوم . ومن الطبيعى أننا لا يمكن أن نوفى هذا الموضوع حقه ، لذلك سنكتفى بتحديد الملامح العامة والإشارة إلى بعض الخطوط الرئيسية . ولعل هذا من شأنه أن يحفز الباحثين فى بلادنا إلى إجراء الدراسات الكفيلة بتوضيح حقيقة الموقف فى البلاد النامية على وجه العموم وفى بلادنا بصفة خاصة .

يجب أن نقرر منذ البداية أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الأسرة الممتدة هى النمط الوحيد من الأسرة الذى كان سائدًا فى البلاد النامية . فهو تمامًا كخطأ الاعتقاد بأن الأسرة الممتدة هى التى كانت سائدة فى الثقافات الإغريقية والرومانية وغيرها من ثقافات العالم القديم . وقد سبق أن

(٤٣) Girard, Alain, «Aspects statistiques du Probleme familial" dans: Sociologie comparée de la famille contemporaine, Paris, 1955.

(٤٤) انظر حول هذا الموضوع العرض المفصل عند رينيه كونيج ، المرجع السابق ص ص ٢٢٦ – ٢٢٧ وكذلك كتابنا « الاجتماع الغربى المعاصر » الذى سبقت الإشارة إليه .

أوضحنا هذا الموضوع بصفة عامة . أما فيما يتعلق بمجتمعات البلاد النامية ، فإن هناك بالفعل عديدا من الأسباب التى تبرر – بل وتحبذ أحيانًا – وجود عدد ضخم من الأسر النووية يختلف من مجتمع لآخر . وقد تكونت هذه الأسر النووية بطرق مختلفة وفى ظل ظروف متباينة . فنجد – كقاعدة تقريبًا – أن الأسر النووية هى الشكل السائد عند طبقات العبيد وكل من يشغل صفة التابع أو الخادم اللصيق بصاحبه . كما تكونت الأسر النووية نتيجة الهجرات والفتوحات والخسائر البشرية الضخمة فى الحروب أو الأوبئة . وقد كانت أدنى الطبقات الاجتماعية التى تتأثر دائمًا بهذه الظروف . يضاف إلى هذا عامل آخر يرجع إلى الفضل فى زيادة انتشار الأسر النووية هو العامل الأيديولوجى السياسى . وقد أكد رينيه كونيج ومن قبله وليام جود أثر الثورة السياسية والأيديولوجية فى العالم العربى على انتشار الأسرة النووية نتيجة لتحرر المرأة[٤٥] . ومع أننا يجب ألا نبالغ فى تقدير دور هذه الحركات الثورية من حيث أثرها على تغيير شكل الأسرة . إلا أننا يجب – مع ذلك – ألا نغفل هذا البعد الثورى ، خاصة عندما يستمر لفترة طويلة أو يرتبط بعمل سياسى طويل الأمد ، كما كان الوضع فى ظل حركة كمال أتاتورك فى تركيا أو فى الجزائر حتى عهد قريب .

إلا إنه يحدث فى حالات أخرى أن تخبو هذه الحركات ويضعف تأثيرها وتنتهى إلى سبات عميق . ومن اليسير أن نضرب أمثلة على مثل هذه التطورات . ولعل أبرزها أن النسبة المئوية للفتيات اللاتى يترددن على المدارس فى بعض البلاد الإسلامية ما زالت منخفضة بشكل عام ، وهى ظاهرة ملحوظة بوضوح فى معظم بلاد الشمال الإفريقى وفى جزء كبير من البلاد الإسلامية فى آسيا كإيران والباكستان وأندونسيا . بل إننا نجد فى بعض الأحيان أن منجزات بعض الحركات الثورية قد ضاعت وانعدم تأثيرها بسبب بعض الحركات الرجعية المضادة التى قامت لمواجهتها كما حدث لحركة أمان الله خان فى أفغانستان .

ومهما يكن تأثير هذه الحركات الإصلاحية وهذه الاتجاهات الأيديولوجية فإننا نود أن نؤكد عليها لما لها من أهمية فى إلقاء مزيد من الضوء على الفكرة العامة التى نرمى إلى توضيحها هنا . ذلك أنها تمت جميعًا دون أى تدخل أو أى تأثير للتصنيع . وتعد هذه الأحداث بمثابة شاهد جديد على ضعف النظرية القائلة بوجود علاقة خاصة بين تطور الأسرة والتصنيع . وربما كان أقصى ما يمكن أن نتصوره عن هذه العلاقة هو أن نعتبر تطور الأسرة فى اتجاه معين وفى مجتمعات معينة (كما فى البلاد الاشتراكية على سبيل المثال) جزء من رد الفعل فى إطار خطة إصلاحية عامة مرسومة فى

(٤٥) Konig, R. op cit., p. 232, and Goode, op. cit., (1963), p. 162.

ضوء نظرة شاملة ومنفذة بطريقة شاملة أيضًا . ولكنها ليست حتى فى هذه الأحوال نتيجة للتصنيع ، ولا يمكن أن تعتبر كذلك . بل إننا نجد على العكس من هذا أن هناك سؤالا منطقيًا يطرح نفسه علينا : ما هى أكثر أشكال الأسرة ملاءمة فى المناطق الحضرية فى بلاد الشمال الإفريقى ، وبعض هذه المناطق الحضرية ذو عهد بعيد بالتحضر ، يقترب فى بعض الأحيان من المائة عام أو يتجاوزها . تدلنا الدراسات العديدة التى أجريت عن هذه المناطق أن الأشكال الممتدة من الأسرة هى بالذات أكثر الأشكال ملاءمة وأكثرها حظًا من النجاح فى تلك المناطق التى قطعت شوطًا ليس بالقليل على طريق الأخذ بالأساليب الاقتصادية الحديثة . وقد أكد هذه الحقيقة كارمل كاميرى C. Camilleri فى دراساته العديدة التى أجراها عن الأسرة فى تونس (٤٦) .

والحق أنه يجب أن نتساءل فعلا أى الأسر يمكن أن تتمتع بفرص أفضل فى المدينة ؟ . هل الأسرة النووية المنعزلة التى يعمل على إعالتها شخص واحد ، أم الأسرة الممتدة التى يعولها رجلان أو أكثر؟ . إذا تأملنا الوضع بالنسبة للأسرة النووية المنعزلة لوجدنا أن نزول المرأة إلى ميدان العمل سيصبح على الفور بمثابة عقبة ليست بالهينة أمام حياة الأسرة . وتزداد مشكلات مثل هذه الأسرة حدة إذا ما كانت أسرة مهاجرة إلى المدينة ليس لها أقارب يمكن الاعتماد عليهم فى المشاركة فى حل بعض هذه المشكلات . أما فى الحالة الثانية وأعنى بالنسبة للأسرة الممتدة ، فإن المرأة يمكن أن تدير شئون المنزل حتى إذا اتجهت المرأة الأخرى أو النساء الأخريات إلى العمل والتكسب . ومن هنا نرى أن تأمل الواقع الفعلى بعين فاحصة سوف يدفعنا إلى إعادة النظر فى كثير مما نعتبره من الأمور البديهية والمسلمات .

ومن الشواهد البعيدة الدلالة ، الحقيقية التى كشفت عنها بعض الدراسات القليلة التى

---

(٤٦) ومن أهم مؤلفات كاميرى المشار اليها هنا :

Camilleri, Carmel, Etude sur l'integration familiale du jeune Tunisien Cultivé, dans: les cahiers de Tunisie, T. 33-5 (1961).

Les rapports familiaiaux de jeune Tunisien de culture occidentale, dans: Enfance (1962).

—Statut et role familiaux de la femme Leur representation dans des groupes de jeunes travailleuses Tunisiennes, dans: Revue francaise de Sociologie, T. 3 (1964).

—Les representation éducatives dans les groupes de jeunes parents de Tunisie, dans: Revue Tunisienne des sciences Sociales, T. 3 (1965).

—, Erhaltung der erzieherischen Aufgable der familie, in: Kôlner Zeitschrift fur Soziologie und Sozialpsychologie, Bd. 18, (1966).

« احتفاظ الأسرة بوظيفتها التربوية » .

—, Les relations parents-enfants en Tunisie, Paris, 1966.

—, Familie et modernité en Tunisie, , dans: Revue Tunisienne des sciences Sociales T. 4 (1967).

أجريت مؤخرًا على بعض المجتمعات الإسلامية . فقد أوردت هذه الدراسات كثيرًا من الشواهد التى تؤكد أن مختلف أشكال الأسرة الممتدة لم تكن واسعة الانتشار ، ولم تكن هى الشكل السائد أو المسيطر ، كما كان جمهور الباحثين يعتقد فى الماضى دون تمحيص . إذ الواقع أن الأسرة الممتدة كانت عند جميع الشعوب الإسلامية بمثابة « مثل أعلى » أو نموذج يحتذى . إلا أن هذا التطلع إلى ذلك المثل الأعلى لا يعنى أن غالبية أبناء تلك المجتمعات كانت تعيش وفقًا لهذا الأسلوب أو داخل هذا الإطار من أطر الحياة الأسرية .

وقد دلت دراسة الباحثة فولر A.H. Fuller على إحدى القرى الإسلامية فى لبنان على أن الوحدات العائلية الصغيرة هى الشكل الغالب على الأسرة فى تلك القرية[٤٧] . إلا أنها لاحظت إلى جانب هذا وجود علاقات نشيطة وقوية مع دائرة الأقارب المقربين والبعيدين على السواء . وهناك بعض الشواهد التى أوردتها الباحثة فولر . والتى تشير إلى أن الأسرة النووية ليست هى الشكل المفضل الذى يمكن للأسرة المهاجرة حديثًا أن تبدأ منه حياتها فى المدينة ؛ ولذلك يصادف المرء الأسرة النووية بكثرة فى الأحياء المتخلفة فى مدن الشرق الأوسط وفى « مدن الصفائح »[٤٨] Bidonville فى بلاد شمال أفريقيا . على أننا يجب ألا نعتبر أن هذا هو القاعدة دائمًا . فهناك بعض المعلومات الحديثة من تونس تشير إلى استمرار الأشكال الممتدة من الأسرة بعد الهجرة إلى المدن حتى فى داخل الأحياء المتخلفة أو مدن الصفائح هذه . ونجد على العكس من هذا أن رب الأسرة يفضل أن يستأجر عاملا غريبًا بدلا من أحد الأقارب . ولكن يجب أن نعترف أنه مهما كانت قوة الحجج ودلالة الشواهد التى نسوقها من هنا ومن هناك ، فإنه يعيب هذه البيانات جميعًا ويقلل من قيمتها أنها غير متكاملة ، وأنها غير قابلة للمقارنة مع بيانات سابقة عليها . هذا علاوة على الحقيقة العامة التى تنسحب على كل ما يتصل بدراسة الأوضاع الاجتماعية فى البلاد النامية ، وأعنى قلة البحوث العلمية التى أجريت حول هذه الموضوعات ، أو على وجه التحديد البحوث التى تلتزم منهجًا علميًا سليمًا .

أما حينما توجد بيانات يوثق بها ، فإننا كثيرًا ما نجدها تنتهى بنا إلى نتائج مثيرة ومفاجئة كذلك

---

(٤٧) Fuller, Anne H; Buarij, Portrait of a Libanese Muslim Village, Cambridge, Masss 1961.

(٤٨) المقصود بمدن الصفائح Bidonville تلك الأحياء التى تتكون من أكواخ من صفيح يقيمها المهاجرون فى ضواحى المدن الكبرى . وهى ظاهرة معروفة فى كل بلاد العالم النامى ، ولكن استخدام الاسم بالذات يرتبط بمدن الشمال الافريقى .

الدراسة التى نشرها حرفوش عن البناء الاجتماعى لعينة من الأسر الفقيرة فى مدينة بيروت[٤٩] . وقد درس حرفوش عينة من الطبقات الفقيرة من المجموعات السلالية الثلاثة : الأرمن ، والماروتيين ، والسنيين . وقد كشف عن وجود الأوضاع التالية فيما يتعلق بحجم الأسرة .

جدول رقم (١)

أنماط الأسر فى ثلاث مجموعات سلالية فى بيروت

فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢ .

الجماعات السلالية	الأسر النووية		الأسر الممتدة			
	طول العام		طول العام		جزء من العام	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الأرمن	٦٥	٤٩,٦	٦٦	٥٠,٤	—	—
الماروتيين	٨٨	٧٣,٤	٢٥	٢٠,٨	٧	٥,٨
السنيين	٧١	٦٢,٣	٤٣	٣٧,٧	—	—
المجموع الكلى	٢٢٤	٦١,٤	١٢٤	٣٦,٧	٧	١,٩

المصدر : حرفوش ؛ البناء الاجتماعى للأسر الفقيرة فى لبنان ، بيروت ؛ ١٩٦٥ ص ٣٤ .

وتدلنا هذه الأرقام على ارتفاع نسبة الأسر الممتدة بشكل مذهل فى بيروت (حيث تبلغ جملتها ٣٨,٦ ٪) فى بيئة حضرية متفرنجة إلى حد بعيد ، مع ملاحظة ضرورة الانتباه إلى الفارق بين الأسرة التى يعيش أفرادها مع بعضهم طوال العام ، وتلك التى يعيش أفرادها جزءًا من العام فقط مترددين من حين لآخر بين الجبل والمدينة . ومن اللافت للنظر بشكل خاص أن الأرمن بالذات الذين بدأوا يسكنون البلاد منذ فترة قصيرة نسبيًا هم الذين يتميزون بأعلى نسبة من الأسر الممتدة . وقد قدمت لنا الدراسة بيانات مفصلة عن نوع قرابة الأقارب الذين يعيشون فى الأسر الممتدة تبعًا لعلاقتهم برب الأسرة . ويدلنا الجدول التالى المنشور على الصفحة ٣٦ من دراسة حرفوش المشار إليها إلى نوعيات أولئك الأقارب .

Harfouche, Jamal Karam, Social Structure of Low-Income Families in Lebanon; Beirut, 1965.

جدول رقم (٢)

العلاقة مع أفراد الأسرة الممتدة وأعدادهم باستثناء الوالدين والأطفال

الجماعة السلالية	الحماة	الحمو	أخت الزوج أو الزوجة	أخ الزوج أو الزوجة	العمة أو الخالة	أسر نووية أخرى
الأرمن	٥٨	٣٢	٢٧	٣٠	١	٧
المارونيين	١٩	١٣	١٣	١٦	١	٤
السنيين	٣٠	١٨	١٤	١٩	٢	١٣
المجموع الكلى	١٠٧	٦٣	٥٤	٦٥	٤	٢٤

وتدلنا هذه الدراسة بوضوح على مدى ملاءمة الأسر الممتدة للبقاء فى الظروف الحضرية المتطورة ، حتى وإن كانت أغلبية الأسر (حوالى الثلثين) تنتمى إلى الطبقات الوسطى ، وكان الثلث فقط هو الذى ينتمى إلى الطبقات الدنيا . ومما يعيب هذه الدراسة عدم تحديد نسبة كل من الأسر النووية والأسر الممتدة تبعًا للوضع الطبق . فى هذه الدراسة ، وفى بعض الدراسات المشابهة التى أجريت على بعض البلاد الإسلامية الأخرى ، كان الباحثون يقعون فى خطأ منهجى أساسى ، إذ يقتصرون على عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون معًا فى حياة مشتركة ، ولم يفكر أى منهم فى قياس مدى شدة وكثافة العلاقات القائمة بين الأقارب الذين يعيشون فى حياة مستقلة ؛ ذلك أن انفصال الأقارب فى أكثر من حياة لا يمنع على الإطلاق أن يقوم بينهم نوع من التفاعل العميق والاعتماد المتبادل الوثيق الذى قد يكسبها – من الناحية البنائية – طابع وسمات الأسر الممتدة ، حتى وإن لم تجمعها حياة منزلية مشتركة .

وهناك عديد من الدراسات عن بعض المناطق المتخلفة فى جنوب إيطاليا وغيرها توصلت إلى نتائج هامة بالنسبة لموضوعنا . إذ اتضح أن نسبة كبيرة من الأسر الحضرية تعيش فى أسر ممتدة . على حين أن الأسرة النووية ظاهرة لها وجودها البارز الواضح فى المناطق الريفية وفى الأحياء

المتخلفة فى المدن[٥٠] . وإن كانت تجب الإشارة إلى أن حجم الأسرة فى تلك المناطق الريفية كانت تختلف تبعًا لحجم الملكية الزراعية ، كما كان الوضع قديمًا بالنسبة للفلاحين الصينيين ، حيث كنا نجد أن أصغر الأسر فى الريف الصينى هى تلك التى لا تملك شيئًا من الأرض . وعلى الرغم من أن هناك كثيرًا من الشواهد التى توحى بأن هذه الأوضاع سوف تتعرض للتغير فى المدى القريب أو البعيد ، فإننا نؤكد من جديد أن هذه التغييرات لا علاقة لها بالتصنيع ، حيث إنه يغيب غيابًا شبه كامل فى تلك المناطق . أما حيث يوجد قدر من التصنيع فإن التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية يرجع بالتأكيد إلى عوامل أخرى غير التصنيع ، يمكن أن يكون من بينها الفقر الشديد أو التفكك الاجتماعى بصفة عامة . ولعل القرية المصرية النوبية (غرب أسوان) تقدم لنا نموذجًا حيًّا وقريبًا يؤكد صحة هذه النظرة حيث يعمل أكثر من ٨٠ ٪ من القوى العاملة فى الصناعة أو ما يتعلق بها . وهم جميعًا يعملون فى بيئة حضرية خالصة (مدينة أسوان والمنشآت الصناعية الضخمة المحيطة بها كالسد العالى وشركة كيما ، وشركة الحديد والصلب) . ومع ذلك فالأسرة الممتدة هى الشكل السائد فى الوقت الحاضر . وستظل بالتأكيد مسيطرة مدة جيل أو جيلين فى المستقبل أيضًا[٥١] .

وهناك عالم آخر بظروف أخرى وأوضاع خاصة فى الهند . ومن حسن الحظ أن لدينا قدرًا معقولا من البحوث التى أجريت عن الأسرة فى الهند . ولكننا نلحظ هنا أيضًا أن التحول الذى طرأ على شكل الأسرة قد صدر عن دوافع أيديولوجية وسياسية أكثر من صدوره عن عملية التصنيع . أما عن وضع الأسرة فنجد هنا أيضًا أن الأسرة الكبيرة هى المثل الأعلى والصورة النموذجية فى ذهن الناس . ولكنا نترك هذا المثل الأعلى ونتساءل عن الواقع القائم فعلا . فنجد فى الهند أن الأولاد قد يظلون فى حياة واحدة مشتركة بعد فترة من الوقت من وفاة أبيهم . وغالبًا ما يكون هذا التماسك تلقائيًّا ، ولكنه مؤقت ولفترة قصيرة فقط بعدها يتفرق الأبناء ليكون كل لنفسه أسرة نووية . وقد دفع تكرار هذا الوضع بعض الباحثين مثل ويليام جود إلى القول بأن الأسرة الهندية تعيش تطوراً دوريًّا ، أى تطور يتخذ شكل مراحل متعاقبة تمر بها الأسر الكبيرة ثم

---

(٥٠) انظر دراسة حرفوش عن الأسرة الفقيرة فى لبنان :

Harfouche, Jawal Karane, Social Structure of Low-Income Families in Lebanon, Beirut, 1965.

(٥١) وهو ماتدلت عليه الدراسة التى أجراها قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة تحت اشراف الدكتور محمد الجوهرى عن قرية غرب اسوان النوبية فى عام ١٩٧٣ وقد نشر تقرير الدراسة فى المرجع التالى محمد الجوهرى الانثروبولوجيا أساس نظرية ودراسات تطبيقية ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ١٩٨٠ .

تنتهى فتعود تقطع نفس الدورة من جديد[٥٢] . فنجد الأبناء وزوجاتهم وأطفالهم يعيشون مع الأب فترة من الوقت ثم ينفصلون بعد ذلك لظرف أو لآخر ، وتتفرق بذلك الأسرة الكبيرة إلى مجموعة من الأسر النووية[٥٣] . ثم قد يحدث أن يعود أحد هؤلاء الأبناء إلى تكوين أسرة كبيرة . وهكذا تعيد الأحداث نفسها من جديد . لذلك يبدو من الواضح أن الأسرة الكبيرة من هذا النوع ليست شكلا مستقرًا من أشكال الأسرة كما كان يعتقد فى الماضى ، وكما كان الوضع فى مجتمعات أخرى ، كالحال فى الصين قديماً قبل الثورة أو فى يوغوسلافيا قديمًا . ولكن يجب أن ننبه إلى ظرف هام من ظروف هذه العملية . فإذا افترضنا أن الأسرة الكبيرة التى سبق الإشارة إليها تتفرق لتصبح خمسة أو سبعة أو عشرة أسر نووية ، فإن فرصة التحول إلى أسرة كبيرة مرة أخرى لا تتاح لكل هذه الأسر العشر مثلا ، وإنما واحدة منها أو بعضها فقط . هذا إذا أتيحت الفرصة أصلا . أما بقية الأسر النووية فإنها تظل إلى الأبد أسرًا نووية .

فإذا أخذنا هذه الحقائق فى الاعتبار ، أمكننا أن نفهم كيف أن بيانات التعداد القديمة فى الهند (والإشارة هنا إلى تعداد ١٩٠١) قد دلت على أن متوسط حجم الأسر الهندية كان صغيرًا . كما أنه كان هناك ما يشبه التطابق بين عدد البيوت وعدد الأسر النووية . ومعنى هذا أن الأسرة النووية كانت هى الشكل السائد فى الهند منذ ذلك الوقت البعيد . ولا يستثنى من ذلك إلا الطبقات العليا فقط ، وهى فى مجموعها ليست سوى أقلية ضئيلة بالقياس إلى المجتمع الهندى كله . فقد كانت الأسر الكبيرة هى الشكل السائد عند هذه الطبقات العليا . أما فى الطبقات الدنيا فقد كان الابن يستقل عن أسرته ويكون لنفسه حياة منزلية خاصة بمجرد أن تنجب زوجته أطفالا . ويمكننا على أساس هذه البيانات القديمة من ناحية ، وعلى أساس الإحصاءات الحديثة من ناحية أخرى أن نقرر أن الأوضاع لم تتغير فى الحقيقة على مدى نصف القرن الماضى[٥٤] .

ونلاحظ من ناحية أخرى أن اثنين من علماء الاجتماع الهنود هما كابادیا K.M. Kapadia وديساى I.P. Desai قد أشارا فى دراسات حديثة لها إلى أن هناك بعض الأسر الكبيرة الوظيفية . أى التى تظل متماسكة ، لأنها تحقق لأفرادها خدمات وامتيازات معينة لا يمكن أن تتحقق لهم إذا

---

(٥٢) W. Goode, *op. cit.* (1963), p. 244.

(٥٣) Gore, M.S. the Traditional Indian Family, p.212

وهو مقال منشور ضمن الكتاب الذى أشرف ماير نيمكوف على تحريره ، والذى سبقت الإشارة إليه (صادر عام ١٩٦٥)

(٥٤) انظر حول هذا الموضوع مقال أورنشتاين :

Orenstein, Henry, The Recent History of the Extended Family in India, in: Social Problems, Vol. 8 (1961).

تفرقوا إلى أسر صغيرة . ونبه كل من كابادیا وديساى إلى أن هذه الأسر المشار إليها تتخذ شكل الأسر النووية فى الظاهر ، وإن كانت فى الحقيقة يجب أن تعتبر أسراً ممتدة بحكم ما يقوم بين أفرادها من علاقات وما يجمع بينهم من تفاعل[٥٥] .

وقد تكلم جور M.S. Gore فى نفس الاتجاه تقريباً عندما نبه بوضوح إلى أنه ليس المهم هو نوع المعيشة ؛ أعنى فى بيت واحد أو فى بيوت متفرقة ، وإنما الفيصل والعامل الحاسم فى الموضوع هو نوع التفاعلات التى تقوم بين الأفراد وبين الوحدات العائلية ومدى كثافتها . ويقول جور بالحرف الواحد : « إذا فهمنا هذا ، فإنه لن يكون من التناقض القول بأن العلاقات الأسرية الممتدة يمكن أن تظل قائمة حتى إذا تغير تركيب الحياة المنزلية وأصبح مقسماً إلى وحدات نووية[٥٦] » .

ومن الممكن فهم هذه الحقيقة من زاويتين :

الأولى : أن الأسر الكبيرة ليست من الكثرة بالشكل الذى كان يعتقد من قبل .

والثانية : أن وجود الأسر النووية لا يدل فى ذاته على حدوث تغير فى شكل الأسرة ؛ ذلك أن الأسر النووية يمكن أن تخضع لاتجاهات كتلك الاتجاهات التى تميز الحياة فى أسر كبيرة . كما أن أفراد الأسر الكبيرة يمكن أن يخضعوا لاتجاهات كتلك الاتجاهات الشائعة فى الأسر النووية . هذا إذا أغضينا الطرف مؤقتاً عن حقيقة أخرى أساسية هى أن أحد الشكلين يمكن أن يتحول إلى الشكل الآخر والعكس بالعكس ، وهى ظاهرة متكررة لانعدام الشواهد عليها هنا وهناك .

وقد دعا مادان Madan إلى ضرورة التمييز بين الأسر الكبيرة ذات الملكية المشتركة أو الثروة غير المجزأة ، والأسر ذات الملكيات المجزأة ، وبالتالى الحياة المنزلية المستقلة . ولو أنه أشار كذلك إلى أن انقسام الثروة أو انفصال الحياة المنزلية لا ينفى المشاركة فى شعائر واحتفالات دينية فى بعض المناسبات كل عام . ويهمنا فى كلام مادان أنه قد التفت إلى حقيقة منهجية نلح عليها مراراً ، حيث لم يعط الأهمية لدراسة عدد الأفراد الذين يعيشون فى حياة مشتركة فحسب ، ولكنه خطا خطوة أبعد عندما انتبه إلى ضرورة الاهتمام بدراسة السلوك الفعلى ، على اعتبار أن هذا

---

(٥٥) انظر نماذج من أبرز دراساتها :

Kapadia, K.M. Marriage and Family in India, 2ed., Bombay, 1959; Desai, I.P., The joint Family in India, in: Sociological Bulletin, Vol. 5 (1956).

—, Some Aspects of the Family in Mahava: A Sociological Survey of jointness in a Small Town, Bombay, 1964.

(٥٦) Gore, M.S., «The Traditional Indian Family, in, Nimkoff(M.F. (ed.) Comparative Family Systems, Boston, 1965, p. 212.

السلوك الفعلى هو الكفيل بتحديد طبيعة الأسرة ونمطها ، والدلالة عما إذا كانت أسرة كبيرة ، أو نووية ، أم غير ذلك[٥٧] .

ولكننا لو بالغنا فى الاعتماد على دراسة علاقات التفاعل بين الوحدات الأسرية ، فإننا سوف ننتهى إلى القول بأنه لا يوجد ثمة فارق بين الظروف الأسرية فى البلاد النامية والظروف الأسرية فى البلاد « الغربية » . فقد أشرنا من قبل إلى كثرة الزيارات وعلاقات المساعدة المتبادلة بين الأقارب هناك على نحو يتجاوز ماكنا نعرفه فى الماضى عن مفهوم الأسرة النووية المنعزلة . ولذلك فإن الإضافة المنهجية التى يقدمها مادان تمثل فى نظرنا وسيلة هامة لإحكام الدراسة وتأمين مسارها حيث يصبح من الممكن الاعتماد على أكثر من عامل ومراعاة أكثر من بعد . ولو أن دراسة علاقات الملكية ليست حاسمة الدلالة دائمًا أو قاطعة بحيث يمكن أن نستعين فى هذا الصدد ببيانات إحصائية ونستغنى عن معايشة الواقع . فمعايشة هذا الواقع بأبعاده المختلفة وأخذ كل مكوناته فى الاعتبار هى العاصم دائمًا من كل زلل . فقد نجد – مثلا – فى الهند أو فى غيرها من البلاد النامية بعض الإخوة الذين يعيشون فى أسر نووية مستقلة تمام الاستقلال ، ولكنهم لا يرغبون فى تقسيم الثروة التى ورثوها عن أبيهم ، لأن الوضع القائم أكثر راحة لهم ، وربما أنفع ماديًا لهم . كما يمكن من ناحية أخرى أن يقسم الإخوة الثروة فيما بينهم ، وبذلك نعتبرهم أسرًا نووية فعلا ، ولكن تظل بينهم علاقات مادية فعلية وثيقة متعددة الأبعاد تميزهم بطابع الأسرة الكبيرة ، برغم أنهم يعيشون فى حياة منزلية مستقلة ، وأنهم قسموا ثروتهم فيما بينهم . وعلاوة على هذا كله سيكون من الطريف أن نلاحظ فى المستقبل النتائج التى ستترتب على قانون عام ١٩٥٦ ، الذى يصبح بمقتضاه من حق البنات أن يشاركن فى إرث الأسرة .

والواقع أن تقييم كل هذه الظواهر يتعرض لصعوبات خطيرة تتمثل فى الأحكام المسبقة الموجودة فى عقول الباحثين . فنجد من ناحية أن الباحثين الغربيين يميلون إلى المبالغة فى تقدير تلك الجوانب فى حياة الأسرة الهندية التى تؤيد انتشار نمط الأسرة الكبيرة . كم أنهم يجهدون أنفسهم دائمًا فى البحث عن السبل التى يمكن من خلالها أن تنبثق الأسرة النووية من الأسرةالكبيرة على الرغم من أن الأسرة النووية يمكن أن تكون قائمة ومنتشرة منذ زمن بعيد[٥٨] . بينما نجد من ناحية

---

(٥٧) Madan, T.N., «The joint Family, in John Magey (ed.) Family and Marriage, Leiden, 1963.

(٥٨) ومن الامثلة البارزة على ذلك تايلاند حيث كانت الأسرة النووية مسيطرة سيطرة واضحة منذ هجرة الشعب من جنوب الصين . انظر حول هذا الموضوع :

=

أخرى أن الباحثين المحليين قد يعكسون بعض أنواع التحيز عن غير وعى . إذ يبالغون أحياناً فى تقدير أهمية وانتشار « النظام القديم » الذى كان مثلا أعلى ، أكثر منه واقعاً حيًّا . ولا شك أن من العقبات الرئيسية التى تقلل من كفاءة تحليلات العلماء الهنود للظواهر الأسرية الموجودة فى مجتمعهم ، تصورهم الخاطئ المبالغ فيه لدرجة عزلة الأسرة النووية فى الغرب . فهى عزلة ليست من الشدة والتطرف بالصورة التى يتصورونها ، ومن ثم يمكن أن يجد الباحث المحلى فى أى ارتباط بين الأسر النووية وبعضها تعبيرًا عن الانتماء إلى أسرة كبيرة ، وذلك بسبب معالم هذا النمط المتطرف الذى كونه لنفسه عن الأسرة النووية المنعزلة .

٧ – خاتمة :

ومهما يكن تقييمنا لهذه البحوث ، ومع اعترافنا بصعوبة الوصول إلى رأى قاطع خاصة فيما يتعلق بالتحديد الدقيق لظروف الأسرة فى البلاد النامية ، فإن هناك شيئاً واحداً مؤكداً .

إن تغير الأنماط الأسرية ، وبالذات تطور الأسرة النووية لا يرتبط بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً . وطبيعى أن هذا لا ينفى ، ولا يمكن أن ينفى ، أنه سيتضح فيما بعد (أعنى بعد دخول التصنيع وانتشار التحضر) أن هذا النمط من الأسرة يتناسب تناسباً عالياً مع ظروف الحراك الجغرافى والاجتماعى المصاحب للتصنيع خاصةفى مراحله الأولى .

ونود فى النهاية أن نلفت النظر إلى قضية أخرى . فإذا كانت الأسر النووية موجودة ، وسائدة أحياناً ، فى مجتمعات البلاد النامية فإن الأسرة الزواجية مازالت غير موجودة ، اللهم بعض الاستثناءات القليلة . وذلك أن الأسرة الزواجية تقوم على الارتباط الشخصى الوثيق بين الزوجين وعلى أهمية عملية الاختيار الفردى كأساس لقيام الأسرة الزواجية . لذلك ننبه إلى أن ظروف حياة الأسر فى البلاد النامية تدعونا إلى الفصل بين مفهومى الأسرة النووية والأسرة الزواجية . مع أننا لا نستبعد إمكانية وجود علاقة شخصية وثيقة بين الزوجين فى الأسرة النووية ، إلا أن توافر هذه العلاقة ليس شرطاً أساسيًّا من شروط قيامها . ذلك أن الاختيار الحر القائم على اعتبارات شخصية ، سواء للرجل أو للمرأة ، لم يصبح بعد ظاهرة فى البلاد النامية . وحتى تلك البلاد التى أدت فيها بعض الحركات النسائية المنبثقة عن أفكار إصلاحية سياسية إلى إحداث تعديلات فى

Embree, John F., thailand. "A looseley structured social system": American Antropologist Vol. 52 (1950), p. 235, and Hamburger, Ludwig, «Fragmentierte gesellschaft. Die Struktur der. Thai-Familie": Kölner zeitschnift fur soziologie und sozialpsychologie, Vol. 17 (1965).

وضع المرأة وظروف حياتها ، فإن المرأة لم تصبح بعد شخصاً يتمتع بحقوقه كاملة على قدم المساواة مع الرجل . ومع ذلك فقد بدأت الحواجز القديمة التى كانت تفصل الشاب عن الفتاة تتساقط تدريجيًا ، بحيث يمكننا بالنسبة للمستقبل فى تلك المجتمعات ، وإن كان تحقيق ذلك يتطلب إصدار كثير من التشريعات الجديدة التى تدعم ذلك النظام وتحميه . وهو ما نأمل أن تشهده بلادنا فى المستقبل القريب .

obeikandl.com